



الشيوعي عالمي



العدد: 08 (أكتوبر 2012) البريد الإلكتروني: communisme@marxy.com ثمن البيع: 5,00 دراهم، المساهمة: غير محددة

المؤتمر العالمي للتيار الماركسي

الأممي 2012

شكل المؤتمر العالمي للتيار الماركسي الأممي، 2012، الذي عقد في مارينا دي ماسا - منتجع بتوسكانا ايطاليا- حفزة هامة للحركة الماركسية العالمية. استمر المؤتمر لمدة أسبوع - من 24 إلى 29 يوليو - بمشاركة أكثر من 250 رفيقة ورفيق من مختلف أنحاء العالم. كانت هناك وفود وزوار من جميع أنحاء أوروبا وآسيا وأوقيانوسيا والأمريكتين، إضافة إلى عدد قياسي من الرفاق الباكستانيين.

كان هناك رفاق/ رفيقات من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وفنزويلا والبرازيل والأرجنتين وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا واليونان وصربيا ومقدونيا وبلجيكا وهولندا وإيرلندا وألمانيا والنمسا وسويسرا والدنمارك والسويد وباكستان واندونيسيا وإيران والصين ونيوزيلندا. ووردت اعتذارات من المغرب ونيجيريا والسلفادور وروسيا.

الجلسة الافتتاحية: المنظورات العالمية

افتتح الرفيق آلان وودز اليوم الأول من المؤتمر بعرض حول المنظورات العالمية. وقد تركز النقاش السياسي الرئيسي، كما كان متوقعا، حول الأزمة الأوروبية المتصاعدة. ونقدم فيما يلي موجزا لملاحظاته التمهيدية.

أشار آلان إلى أن هذه ليست أزمة عادية للرأسمالية، بل تغيير جوهري في الوضع. إنها تقودنا مباشرة إلى الوضع الذي وصفه تروتسكي في عام 1938، أي: أزمة هيكلية للرأسمالية. ليست للبرجوازية أي فكرة عن كيفية الخروج من هذا الوضع. وقال: "إن البرجوازيين عالقون في خضم أمواج متلاطمة بدون خريطة ولا بوصلة وليست لهم فكرة حول أين هم ذاهبون".

ليس هناك انتعاش حقيقي. في الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال البطالة رسميا في 8٪ (ولكن الرقم الحقيقي أعلى). إلا أن الأسواق لم يقع بعد. الاقتصاد الصيني يتباطأ. والاقتصاد الياباني يتباطأ. والآن كل العيون مركزة على أوروبا.

ظنت البرجوازية أن الازدهار الاقتصادي سيستمر إلى الأبد. لكن الآن كل الآليات التي أدت إلى الازدهار تحولت جدليا إلى نقضها، واجتمعت لدفع الاقتصاد العالمي إلى القعر. ولهذا الوضع انعكاسات سياسية هامة.

التتمة في الصفحة: 11

الإفئاضية:

رفيقاتنا ورفاقنا العاملات والعمال، أيها الشباب الباحث عن بديل ثوري، ويا عموم الكادحين والمثقفين التقدميين.... ها نحن نضع بين أيديكم عددا جديدا من جريدتنا الشيوعي.

بالرغم من كل الصعاب والعراقيل المتعددة نحن مصرون ومصبرات على إخراجها إلى الوجود كلما سنحت الفرصة، لكي تبقى راية الماركسية والثورة الاشتراكية عالية خاصة في ظل هذا الوضع الثوري الذي نعيشه عالميا وإقليميا ووطنيا.

لقد نهضت الشعوب والطبقة العاملة في كل مكان إلى النضال، وليس هناك من منطقة أو بلد يمكن وصفه بالمستقر. فالمظاهرات في كل مكان والإضرابات في كل بلد، والبحث عن بديل ثوري غاية كل الشباب الكادح في العالم وغاية كل العمال والفقراء. مما يجعل النظرية الثورية، أي الماركسية، ضرورة ملحة. وهذه هي مهمة جريدتكم الشيوعي. إن مهمتنا هي تقديم تحاليل ماركسية للوضع الحالي والاستفادة من دروس التجارب التاريخية للحركة العمالية والشيوعية الوطنية والإقليمية والعالمية، وأخبار النضالات العمالية والشبابية من داخل وخارج الوطن. كما أن مهمتها هي المساهمة في تكوين الكوادر الثورية من بين الجيل الجديد من الثوريين والثوريات لإنجاز مهمة القلب الثوري للنظام القائم وبناء المجتمع الاشتراكي.

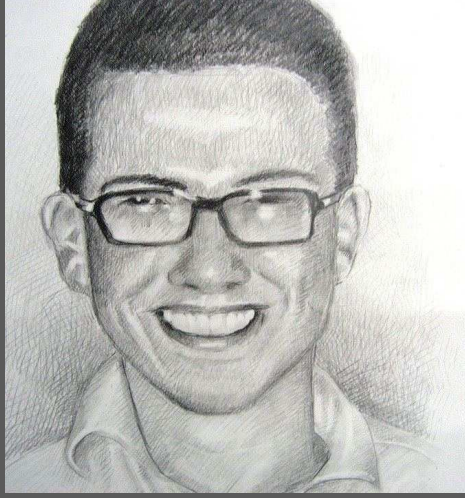
وقد خصصنا العدد الثامن من جريدتنا "الشيوعي" للمؤتمر الثاني لرابطة العمل الشيوعي، إذ ننشر تقريرا حول أشغال المؤتمر الذي انعقد أيام 17 و18 و19 أبريل 2012، ووثيقة المنظورات السياسية الصادرة عن هذا المؤتمر، والتي صيغت مسودتها قبل انعقاد المؤتمر وبالتالي فإن الكثير من الأرقام والمعطيات الواردة فيها صارت قديمة. إلا أن الخلاصات العامة وكل التوقعات لم تعمل الأحداث سوى على تأكيدها بشكل تام، مما يدل على علمية المنهجية الماركسية التي نستعملها. ويتضمن هذا العدد أيضا تقريرا حول أشغال المؤتمر العالمي للتيار الماركسي الأممي الذي عقد بايطاليا من 24 إلى 29 يوليو 2012، بمشاركة أكثر من 250 رفيقة ورفيق من مختلف أنحاء العالم.

ونهدية إلى ذكرى المناضل الشيوعي الذي خطفه الموت باكرا من بيننا: أنس الحكيم بناني.

نقرأون أيضا في هذا العدد:

- وداعا رفيقنا: أنس لحكيم بناني ص 2
- تقرير عن المؤتمر الوطني الثاني لرابطة العمل الشيوعي.. ص 3
- منظورات للمغرب 2012 ص 4

وداعا رفيقنا: أنس لحكيم بناني



لقد رحل عنا مناضل ثوري شاب متميز. توفي أنس بناني، المعروف بحيي بنحمزة في حادث حافلة يوم الاثنين : 28 ماي 2012 عندما كان في طريقه لمشاهدة مباراة كرة القدم لفريقه المفضل "المغرب التطواني". ليست حوادث الطرق في المغرب أمرا نادر الوقوع. إنها ربما واحدة من أكثر الأشياء التي يمكن توقع حدوثها عند استعمال الطرق المغربية.

انعدام الأمن على الطرق في المغرب يتسبب في 4000 وفاة سنويا. وهو الرقم الذي يعادل الرقم المسجل في فرنسا، التي تمتلك من السيارات أكثر 15 مرة مما يمتلكه المغرب! إن النظام الذي كان أنس يناضل ضده بكل حماس، غير راغب وغير قادر مطلقا على الاستثمار حقا في الأمن على الطرقات. تفضل الأوليغارشية الملكية الحاكمة إنفاق مليارات الدراهم على القطار عالي السرعة بين طنجة والدار البيضاء بدل إنفاقها على شبكة من الطرق الآمنة.

انضم أنس إلى النواة الأولى من الماركسيين/ ات الشباب الذين أسسوا فيما بعد رابطة العمل الشيوعي، الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي. لم يتمكن مثل كثير من

الطلاب الشباب في المغرب من العثور على وظيفة بعد تخرجه من الجامعة. إلا أنه مع ذلك وجد أفضل عمل يمكن إيجاده في تلك المنطقة المضطربة، حيث كان قياديا في حركة الشباب عشرين فبراير، فكرس تماما نشاطه لكسب وتدريب جيل جديد من المناضلات والمناضلين بالأفكار الماركسية، ولبناء المنظمة. لقد كان هذا هو معنى حياته. وكانت الثورة الاشتراكية أفق حياته.

إن أكثر ما شدني إلى أنس عندما التقيته للمرة الأولى كانت ابتسامته. لقد كان دائم الابتسام. وكانت ابتسامته كبيرة وسخية. لقد كان مليئا بالحياة والثقة في المستقبل. كان يحب إلقاء النكت. كان حس الدعابة لديه وسيلة رائعة لانتقاد الدكتاتورية والضحك بين الرفاق والأصدقاء.

كان أنس مناضلا متعطشا جدا للنظرية. وقبل بضعة أشهر عبر لي عن مشروعه لترجمة كتاب العقل في ثورة (Reason in Revolt) إلى اللغة العربية. لقد كان يفهم أنه لا يمكن بناء منظمة صلبة دون فهم جيد للفلسفة، وخاصة الفلسفة المادية الديالكتيكية.

كان أنس مناضلا أمميا حقيقيا يكره الشوفينية من جميع الأنواع. وهذا ما جعله لا يتردد في الوقوف إلى جانب قضية العمال والشباب في الصحراء الغربية. ففي مقالة: الصحراء الغربية: انتفاضة العيون - موقفنا، التي شارك في كتابتها مع رفيق آخر، خلال انتفاضة العيون، عبر عن موقف أممي حقيقي.

كان أنس فخورا بالإنجازات الصغيرة لكن المهمة لرابطة العمل الشيوعي. بالإضافة إلى كل التدخلات الأخرى التي قام بها الرفاق/ ات في غضون سنوات قليلة، كتب الرفاق/ ات ونشروا ما يقرب من 500 مقال على موقع ماركسي (www.marxy.com) وجريدة الشيوعي. وفي هذه الفترة وصل عدد زوار الموقع إلى مليون زائر من جميع أنحاء المنطقة.

كان أنس يمتلك عقلا إلا أنه كان يمتلك يدين أيضا. وقد استخدمهما لصنع الرايات واللافتات، وتنظيف غرفة الاجتماع، وأيضا من أجل الطهي لباقي الرفاق.

وكان ككل الشباب يعيش قصة حب...

من بين آخر التعليقات التي نشرها على صفحته بالفيس بوك هناك الخبر عن المظاهرة العمالية الضخمة في الدار البيضاء يوم الأحد 27 ماي 2012. عندما نزل عشرات الآلاف من العمال إلى العاصمة الاقتصادية للبلاد للمطالبة بالحريّة السياسية والنقابية. لقد بدأت الطبقة العاملة في التحرك أخيرا بالمغرب! ويمكنني أن أتصور فرحته بذلك. يمكنني أن أتصوره وهو يناقش بين كل شعارين من شعارات فريق كرة القدم أهمية هذه التظاهرة في الحافلة مع المؤيدين الآخرين. لقد مات مثلما عاش واثقا جدا.

أنس لا يزال معنا. إنه لن يموت طالما استمرت أفكاره على قيد الحياة.

إن رفاقه في التيار الماركسي الأممي، وهينة تحرير موقع الدفاع عن الماركسية، يقدمون تعازيهم إلى والدي أنس وشقيقته وزوج شقيقته وحبيبته وإلى جميع الرفاق والأصدقاء الذين سعدوا بمعاشرته، وساهموا في نضاله.

تقرير عن المؤتمر الوطني الثاني لرابطة العمل الشيوعي

التصور السياسي والترسانة النظرية وامتلاك البرنامج الثوري، كما نمتلك التنظيم، ونعطي الدليل في الممارسة على أننا نشكل الطليعة في كل أماكن تواجدها.

رابطة العمل الشيوعي - الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي - منخرطة في أغلب حقول الصراع الطبقي. في وسط الشباب - حركة عشرين فبراير- والطلاب والنقابات العمالية، ومناضلاتها ومناضلوها متواجدون إلى جانب أبناء وبنات شعبنا الكادح والتيارات اليسارية الأخرى، في أهم النضالات.

نعم إننا ما نزال لحد الآن منظمة صغيرة، وما نزال غير قادرين بعد على توجيه الأحداث وقيادتها على قاعدة برنامجنا وتصوراتنا على المستوى الوطني. لكن السنين الأخيرتين شهدنا تحقيق منجزاتنا لنجاحات باهرة، لا سواء من الناحية الكمية أو النوعية. والآفاق المفتوحة أمامنا تبشرنا بنجاحات أكبر وأجمل في طريق بناء حزب الطبقة العاملة المغربية الشيوعي الثوري.

وقد شكل المؤتمر الوطني الثاني محطة أساسية للوقوف على نجاحاتنا من أجل تعزيزها وأيضاً على أوجه القصور وتقديم الإجابات الضرورية لتجاوزها، تحضيراً للمرحلة الثورية التي تنتفتح أمامنا.

منظورات للمغرب

شكل المؤتمر أيضاً محطة لنقاش الوضع الاقتصادي والسياسي بالمغرب ومختلف القضايا الهامة المرتبطة بالوضع الراهن والآفاق، وعلى رأسها طبعاً وضع الطبقة العاملة وحركة عشرين فبراير والحركة الطلابية والمسألة الأمازيغية وكذا الإسلاميين، الخ، من أجل تحديد الاتجاه الأكثر احتمالاً لتطور الأوضاع بالمغرب ومهامنا.

قامت وثيقة المنظورات بتشريح الوضع الاقتصادي بالمغرب، بالاعتماد على مختلف المعطيات والأرقام التي تعترف بها حتى الجهات الرسمية، فكانت الخلاصة هي أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد ضربت المغرب، خلافاً لكل المزاعم الرسمية التي طالما تغنت "بالاستثناء المغربي"، بل إنها ضربته بقوة أكبر حتى من تلك التي أصابت أغلب البلدان المتقدمة بالنظر إلى طبيعة نظامه الاقتصادي التبعية المتخلف وطفيلية الطبقة السائدة.

وتطرقت هذه الوثيقة أيضاً لمختلف القضايا التي تهم الثورة المغربية: المسألة الأمازيغية، حركة عشرين فبراير، الحركة الطلابية، مهام الماركسيين/ات في الوضع الراهن.

إن هذه التحركات ليست سوى استشراف للتحركات الثورية المقبلة التي ستقف خلالها الطبقة العاملة في قيادة الجماهير الكادحة من أجل تحقيق تغيير جذري وعميق في المجتمع.

أما على المستوى الإقليمي، فلم يمض وقت طويل منذ أن كانت منظوراتنا يقرب اندلاع تحركات ثورية تثير سخرية بعض أذعيا الماركسية ومحيطي اليسار، الذين فقدوا الثقة في الطبقة العاملة والنظرية الماركسية، وصاروا مجرد إصلاحيين يثيرون الشفقة. لكن ها هي الطبقة العاملة والشباب الكادح في تونس ومصر واليمن الخ، قد عادت مجدداً إلى النضال وتمكنت من إسقاط بعض أعتى الدكتاتوريين في العالم.

إن الأحداث الثورية التي تشهدها المنطقة المغربية والشرق أوسطية تؤكد تصوراتنا بشكل مزدوج، فهي من جهة تؤكد صحة تحليلنا للأوضاع عندما أكدنا حتمية وقرب اندلاع تحركات ثورية، ومن جهة أخرى بأن هذه التحركات الثورية بدون قيادة حزب ثوري ماركسي ستسقط ضحية مؤامرات البرجوازية والإمبرياليين وخدمهم الإصلاحيين من كل لون، مما سيؤدي إلى طول مدة المخاض الثوري وكثرة التضحيات والمنعطفات.

في ظل هذا الوضع العام نبني حزب الطبقة العاملة العالمية الثوري، التيار الماركسي الأممي. وهي الأوضاع التي تحبل بأفاق عظيمة وزاهرة للقوى الماركسية ومشروع التغيير الاشتراكي للعالم، حيث صار صوتنا مسموعاً أكثر فأكثر بين صفوف الشباب الباحث عن بديل ثوري، وصارت الأفكار الماركسية تلاقى إقبالاً متزايداً في كل مكان.

لقد انتهت مرحلة العزلة التي عاشتها القوى الماركسية العالمية، لظروف موضوعية وذاتية، وبدأ التيار الماركسي الأممي اليوم يكسب إلى صفوفه في كل بلدان العالم أفضل المناضلات والمناضلين الذين خرجوا إلى الشوارع، بأوروبا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية، ويكونهم على قاعدة النظرية الماركسية: أفكار ماركس وانجلز ولينين وتروتسكي وتيد غرانت والآن وودز، وفي خضم النضالات اليومية، لخلق الكوادر الثورية الفادرة على قيادة الطبقة العاملة في بلدانها إلى حسم السلطة السياسية وإسقاط سلطة البرجوازية وبناء المجتمع الاشتراكي.

الوضع الداخلي للمنظمة

لقد أجمعت كل التقارير التي جاءت من مختلف مواقع تواجدها على أن المنظمة بصحة جيدة وتحقق النجاحات تلو الأخرى. إننا وبالرغم من بعض جوانب القصور الطبيعية المصاحبة لنمو أي منظمة ثورية في العالم وتاريخياً، خاصة في ظل ظروف الدكتاتورية والقمع، نمتلك كل العناصر الضرورية لكي نكون جنين الحزب الثوري الذي سيقود الطبقة العاملة المغربية إلى حسم السلطة السياسية والاقتصادية. إننا نمتلك

شكل مؤتمر هذه السنة محطة هامة وفتت فيها رابطة العمل الشيوعي على الوضع الداخلي للمنظمة والوضع السياسي/الاقتصادي/الاجتماعي بالمغرب وبالمناطق المغاربية والشرق الأوسط والعالم. كما حددت معالم المنظورات والآفاق المحتملة لتطور الأوضاع بالمغرب والمنطقة المغاربية والعالم، من أجل تحديد سياسة المنظمة وتكتيكاتها خلال المرحلة المقبلة.

منظورات عالمية

تعتبر المنظورات العالمية - الوضع في العالم والآفاق الأكثر احتمالاً ومهامنا - واحدة من أهم المحاور التي دار حولها النقاش خلال اليوم الأول من المؤتمر، حيث ركز التقرير، الذي قدمه ممثل القيادة الأممية، على أن المؤتمر انعقد في ظل ظروف عالمية تتميز أساساً بتعمق أزمة الرأسمالية العالمية، وهو ما أكد بشكل تام صحة المنظورات التي دافعنا عنها طيلة سنوات، بناء على قراءة علمية للسيروترات العميقة للنظام الرأسمالي العالمي، حيث وعلى عكس أحلام الاقتصاديين البرجوازيين والبرجوازيين الصغار، بل وحتى بعض أذعيا الماركسية، أكدنا استحالة تمكن الرأسمالية العالمية من تجاوز تناقضاتها الداخلية وأن فترة الازدهار المؤقتة، رغم طولها النسبي، لم تكن سوى تحضير لاندياع أزمة أكثر عمقا وأكثر اتساعاً. أكدنا منذ البداية أنه ازدهار قائم على الاقتراض المكثف والهجوم على مكتسبات الطبقة العاملة، وبالتالي فإنه لم يكن سوى فقاعة ستفجر عاجلاً أو آجلاً، وهو ما تأكد حرفياً منذ 2008.

ليس هناك اليوم بلد في العالم يمكن أن يزعم أنه بمنأى عن الأزمة، بما في ذلك الصين التي تراجعت معدلات نموها وصارت على شفا أزمة عميقة سيكون لها تأثيرات هائلة داخلياً وخارجياً. وحتى معدلات النمو التي صارت بعض الاقتصاديات تحققها - الولايات المتحدة مثلاً - هزيلة جداً، لا تتجاوز 2% في أغلب الأحيان، ولم تؤد إلى تحسن في أوضاع الجماهير ولا كانت لها انعكاسات إيجابية على مناصب الشغل، الخ.

لقد أكدنا منذ اندلاع الأزمة على أنها سوف تنعكس تدريجياً على وعي الجماهير الكادحة، التي بمجرد استفاقها من الصدمة الأولية، وانتهاء الوهم القائل بأن الأزمة مؤقتة وعابرة وأن النهوض قريب ولا يفترض سوى بضعة تضحيات، ستدخل إلى النضال الكفاحي على مستوى أعلى وأكثر اتساعاً.

إن الوقائع التي نراها اليوم أمام أعيننا تؤكد بما لا يقبل الشك صحة تصوراتنا. فالشباب وعموم الجماهير الكادحة في اليونان وإيطاليا وإسبانيا، الخ. بل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، نهضت إلى النضال بكفاحية ومستويات وعي لم تشهدها منذ عقود. وهذا ما يمدنا بالثقة في صحة الأفكار الماركسية ومنهجية التحليل العلمية التي نمتلكها، والثقة في أمميتنا ومنجزاتنا ومشروعنا الاشتراكي الثوري.

رابطة العمل الشيوعي: منظورات للمغرب 2012

تاريخيا، كلما تعرض الاقتصاد المغربي لمثل هذه الأزمات كان الحل دائما هو: تحميل الطبقة العاملة وعموم الكادحين أعبائها من خلال ضرب المكتسبات الاجتماعية والرفع من الضرائب على المواد الاستهلاكية والخدمات الاجتماعية والأسعار وتجميد الأجور وتخفيض العملة الخ. لكن الظرفية الحالية المتميزة بالنهوض الثوري الذي تشهده مجموعة من البلدان المغربية والشرق أوسطية، والمغرب أيضا، جعلت من المستحيل على الطبقة السائدة تجريب مثل تلك الوصفات. بل بالعكس اضطرت، بالرغم من الأزمة، إلى تقديم العديد من التنازلات: فقد استمر ضخ الأموال في صندوق الدعم حيث خصصت له ميزانية 32 مليار درهم في قانون المالية 2011، واضطرت الحكومة إلى أن تضخ بشكل استعجالي 15 مليار درهم في شهر فبراير. وهكذا تم تجاوز المبلغ الإجمالي المتوقع أي 45 مليار درهم.

طبعاً ليست هذه التنازلات هي السبب الحقيقي في العجز، بل على العكس تماماً. إن السبب الحقيقي في العجز هو تبنيتها ضمن نفس السياسة اللبرالية الأصلية المبنية على تسمين الأجور العليا وتبذير الأموال الطائلة على مصاريف القصر وشراء الأسلحة والمديونية ومختلف التنازلات الدسمة للرأسماليين.

فميزانية القصور الملكية مثلا تسبب نزيفا حادا في الميزانية العامة. ففي مشروع ميزانية 2008 و2009 تم تخصيص 26.282.000 درهم للقوائم المدنية بما يعني 2,2 مليون درهم شهريا. وارتفعت مخصصات السيادة إلى مبلغ 517.164.000 درهم بزيادة قدرها 115 مليون درهم مقارنة مع سنة 2004. كما ارتفعت الاعتمادات المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة في ميزانية القصر الملكي إلى مبلغ 1.491.740.000 درهم مقارنة بـ 1,1 مليار درهم في سنة 2004. وسنة 2010 استأثرت ميزانية القصر بنصيب 350 ألف مواطن. حتى أن ميزانية حيوانات القصر وحدها تبلغ 85 مليون شهريا فقط لا غير (وقد صرحت إحدى حلاقات ومزينات الكلاب والقطط بالقصر الملكي لبعض المواقع الالكترونية أن هناك في القصر أزيد من ثلاثين نوعا من الكلاب، يخضعون لأنظمة غذائية خاصة، وطرق محددة للتلطاف، يتم خلالها استعمال "شامبوهات" ومواد طبية مستوردة، كما تتوفر هذه الكلاب والقطط على عيادة بيطرية داخل القصر).

المؤسسة العسكرية بدورها حظيت بميزانية مهمة من حكومة بن كيران لسنة 2012 وصلت إلى 2700 مليار سنتيم، ويحتل المغرب مراتب متقدمة بخصوص وارداته من الأسلحة، خصوصا بعد إبرامه لصفقة طائرات F16 القتالية مع الولايات المتحدة الأمريكية السنة الماضية، واقتنائه لفرقاطة من صنع هولندي من نوع "سيغما"، وأخرى فرنسية الصنع، إضافة

بينما كان المعدل السنوي خلال سنوات 2006-2009، يساوي: 7,4%. كما أكدت أن قطاع التجارة سيرجع تراجعاً حيث سيسجل 1,9% مقابل المعدل السنوي 3,8% ما بين 2006-2009. الشيء الذي سيغني، حسب نفس المصدر، أن الاقتصاد المغربي سيرجع تراجعاً، حيث سيسجل النمو حسب نفس المصدر 3,3% بدل 4,9% سنة 2009، و5,6% سنة 2008.

قالت جريدة الايكونوميست إن الاستثمارات الخارجية سجلت تراجعاً بـ 18% خلال الدورة الأولى من سنة 2011. وأن المصاريف ارتفعت بـ 10%. وحتى قبل صعود الحكومة الحالية أكدت الجريدة أنه لا يوجد أي مجال لمنورة بالنسبة لها. وهو ما يتفق فيه معها محمد برادة، وزير المالية الأسبق [1]: حيث قال: «لا أحد سيرغب في أن يحل محل حكومة الفاسي لأن موعد تقديم الحساب سيحل قريباً». وتوقع أن يصل العجز إلى 6% وأن الانعكاسات الاجتماعية لهذا ستظهر خلال السنة المقبلة 2012.

هذا في الوقت الذي تعرف فيه ثروات الأكثر غنى ارتفاعاً مضطرباً. يوم السبت 31 مارس 2012 نشرت الشركة الاستثمارية القابضة (SNI)، التي تسيطر عليها العائلة المالكة، نتائجها التي بينت أنها حققت ارتفاعاً بنسبة 50% في صافي أرباحها، وقد ساعدها على ذلك في الغالب ارتفاع أرباح الشركات التابعة لها من البنوك، والتعدين، والصلب والسكر، وهي الشركات التي تنتشط في الغالب في السوق المحلية. وحسب البيانات التي نشرتها جريدة "لومتان" المقربة من القصر، فإن الوطنية للاستثمار، أو (SNI)، حققت أرباحاً صافية قدرها 4,3 مليار درهم عام 2011، مقابل 2,9 مليار درهم عام 2010.

كما نشرت مجلة فوربوس الأمريكية في عددها الأخير أسماء ثلاثة رأسماليين مغاربة ضمن تصنيفها السنوي لخمسمائة أغنياء العالم. والذين يجب علينا أن نضيف إليهم أفراد الأسرة المالكة لكي نحصل على الرقم الحقيقي لعدد من نهبوا الوطن. والخلاصة هي أن الفقير يزداد فقراً والغني يزداد غنى.

الثورات في المنطقة المغربية وتأثيراتها على الاقتصاد

بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية ساهم ربيع المنطقة المغربية والشرق الأوسط في تعميق أزمة الطبقة السائدة وسد الأبواب في وجهها. إذ أن خوفها من تطور الحركة الثورية في المغرب دفعها إلى تقديم العديد من التنازلات الاقتصادية كالزيادة في أجور شغيلة القطاع العام والقيام بتوظيفات استثنائية لمئات الشباب حاملي الشواهد، إضافة إلى ضخ ملايين الدراهم في صندوق الدعم، وهو ما يسير في الاتجاه المعاكس لمصالح الطبقة السائدة وسياساتها الأصلية.

الاقتصاد المغربي والأزمة العالمية للرأسمالية

لحدود الأمس القريب كان أغلب المسؤولين المغربية يؤكدون أن المغرب بعيد جداً عن تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية، فوزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة السابق، خالد الناصري، أكد مراراً أن المغرب "بمناى عن مخاطر الأزمة المالية العالمية".

أما نحن الماركسيين فقد كنا نؤكد منذ البداية أن الدعاية الرسمية مجرد أكاذيب، فارتباط الاقتصاد المغربي من موقع التابع بالاقتصاد الأوروبي والأمريكي سيجعل من الحتمي تضرره، بل إن انعكاسات الأزمة عليه ستكون أكثر خطورة مما هي عليه في البلدان الإمبريالية.

إن تأثر الاقتصاد المغربي بالأزمة العالمية حتمي لعدة أسباب من أهمها أنه اقتصاد مرتبط من موقع التبعية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالتالي فإن أزمة البلدان الإمبريالية المستقبلية للصادرات المغربية (فرنسا، إسبانيا، الخ) ستؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات المغربية (النسيج، الفواكه الخ)، إضافة إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية وانخفاض مداخل السياحة، ثم إن الأزمة التي تضرب البلدان الأوروبية تصيب على وجه الخصوص العمال المهاجرين (والمغاربة من بينهم) مما سيؤدي حتماً إلى تراجع هائل في تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج.

ويقول الاقتصادي بن علي في هذا الصدد: «أوروبا أول شريك اقتصادي للمغرب، تدخل في أزمة عميقة. والموارد الرئيسية الثلاثة التي سمحت للمغرب بتحقيق نمو سريع في السنوات الأخيرة هي تحويلات المهاجرين وعائدات السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وسيكون هناك بالتأكيد تراجع في هذه المجالات».

لم يعد هذا من قبيل التكهانات، بل صارت اليوم واقعا معاشاً. ولقد صار الجميع الآن متفقين على أن الأزمة أمر واقع. يعيش الاقتصاد المغربي أزمة خانقة بكل المقاييس، فقد سجل الميزان التجاري عجزاً بنسبة 24,1% برسم الإحدى عشر شهراً الأولى من سنة 2011 (ناقص 166,48 مليار درهم مقابل ناقص 134,20 مليار درهم 2010). أما بخصوص نسبة تغطية الواردات بالصادرات فقد بلغت 48,2% مقابل 50% متم نوفمبر 2010. وهو ما سيجعل العجز المالي يرتفع إلى أعلى مستوى له في تاريخ مبادلات المغرب التجارية الخارجية، إذ يتوقع أن يزيد على 22 مليار دولار نهاية السنة، أي ما يعادل نسبة عجز تعادل 24%.

وكانت المندوبية السامية للإحصاء قد أكدت منذ السنة الماضية (2011) أن الاقتصاد المغربي سوف يعاني سنة 2012 من تراجع في العديد من القطاعات، وأهمها البناء، الذي سجل نمواً يعادل 2,1% خلال الدورات الثلاث من سنة 2010،



بين 156 دولة شملها تقرير الأمم المتحدة تحت عنوان "تقرير السعادة العالمي"، الذي أعده "معهد الأرض" التابع لجامعة كولومبيا الأمريكية بتكليف من الأمم المتحدة وشمل 156 دولة أجري فيها مسح منذ عام 2005 وحتى منتصف عام 2011.

الوضعية السياسية بالمغرب قبل الثورات في المنطقة المغاربية والشرق أوسطية

كان النظام القائم بالمغرب قبل اندلاع الثورات في المنطقة المغاربية والشرق أوسطية منخرطاً في حملة من الهجمات الشرسة على كل مكاسب الشعب المغربي. وقد كان يحضر لبناء نظام على شاكلة النظام التونسي بحزب الدولة برئاسة عالي الهمة وملكية مسيطرة على كل مناحي الحياة. فلا عجب أن المغرب صار يحتل المراتب الأخيرة حسب مؤشرات الديمقراطية وحرية التعبير وغيرها. فالايكونوميست البريطانية وضعت المغرب في الرتبة 120 في مؤشر الديمقراطية سنة 2009. أما ترانسبارنسي انترناشيونال فوضعت في المرتبة 89 حسب مؤشر الرشوة مقابل المرتبة 80 سنة 2008 و45 سنة 1999. أما مراسلون بلا حدود فتضع المغرب في المرتبة 135 حسب مؤشر احترام حرية الصحافة سنة 2010، مقابل 127 سنة 2009، و122 سنة 2008. وحسب فريدم هاوس مؤشر حرية الإعلام 140 سنة 2009.

هذه هي الوضعية التي أوصل النظام القائم بالمغرب إليها بعد أكثر من خمسين عاماً من "الاستقلال".

لكن تلك السياسة بالرغم من ذلك لم تكن تعني دليلاً على القوة، بل على العكس تماماً. فكما شعرت الطبقة السائدة وممثلوها السياسيون بالخطر وبهشاشة نظامها السياسي وفقدانها للشرعية، كلما لجأت إلى الوسائل الدكتاتورية الأكثر وقاحة. فبعد فترة قصيرة جداً من التعني بالديمقراطية والحدثة، اضطرت الطبقة السائدة والنظام القائم إلى خلع القناع المبتسم والظهور بالوجه الحقيقي. أي بديل يمتلكه النظام سوى ذلك أمام تصاعد نضالية الطبقة العاملة والشباب وعموم الجماهير الكادحة!

خمس سنوات أو أكثر فقد ارتفعت من 21,1% إلى 25%، بينما يمثل من لم يسبق لهم أن اشتغلوا أبداً نصف عدد العاطلين منذ فترة طويلة.

تبقى الهشاشة هي السمة الرئيسية لحالة الشغل في المغرب: خلال سنة 2010 كان 66,7% لا يتوفرون على عقدة شغل مكتوبة و 25,1% فقط لهم عقدة مكتوبة وغير محدودة الأجل. في ميادين الزراعة والبناء يطغى غياب عقدة الشغل بنسبة تتجاوز 90%.

أكثر من مليون شخص من العاطلين عن العمل، غالبيةهم يعيشون بطالة طويلة الأمد (أكثر من ثلاث سنوات)، ونصفهم لم يعمل قط ولا يتوفر على أي دعم مالي (هذا دون الحديث عن التصغير المقتل للأرقام والذي ذكرناه في البداية). أما ما يتعلق بمناصب الشغل خلال هذه السنة، فالأخبار سيئة حسب جريدة الايكونوميست، حيث لن تتمكن الصناعة والبناء والفلاحة من الحفاظ على مناصب الشغل فيها. فخلال الدورة الثانية من هذه السنة، ستفقد جميع القطاعات، باستثناء الخدمات العديد من مناصب الشغل. وتضيف إن الاقتصاد سيفقد 58.000 منصب شغل في المجال القروي، و26.000 منصب شغل في المدن، أي ما مجموعه 84.000 منصب شغل. وتشير نفس الصحيفة إلى أن مناصب الشغل في قطاع الخدمات في أغلبها هشة.

وتشير مختلف المؤشرات التي تعمل المؤسسات الدولية على إصدارها إلى المكانة المتردية للمغرب بفضل سياسة الطبقة الحاكمة. فتطور التعليم حسب اليونيسكو احتلتنا المرتبة 106 سنة 2010، ومؤشر الدخل الفردي حسب البنك الدولي 136، مؤشر التنمية البشرية حسب الأمم المتحدة 130 مقابل 126 سنة 2008.

وبالتالي ليس من الغريب أن يتصنف المغاربة من بين أضع دول العالم، وذلك وفقاً لمعايير تقوم على تقييم أجواء الحرية السياسية والأمن الاجتماعي وقلّة الفساد بالدول التي شملها المسح في تحديد سعادة الشعوب أو تعاستها. وبينما كنا سنة 2009 نحلت المرتبة 87 في قائمة الشعوب الأكثر تعاسة - حسب جامعة ابراموس وبرتو تر دام - صرنا اليوم نحلت المرتبة 115 من

إلى تحديث 27 طائرة من نوع ميراج F1 التي تحولت إلى MF-2000.

وفي نفس سياق تبذير أموال الشعب الفقير قالت جريدة المشعل إن الدولة تنبرع شهرياً على كل وزير سابق بمنحة ليصبح دخله الشهري معادلاً لـ 39.000 درهم في الشهر الواحد، فإذا كان أستاذاً جامعياً مثلاً يتقاضى راتباً يصل إلى 20.000 درهم شهرياً، تقدم له تكميلية تعادل 19.000 درهم. كما أشارت إلى أن كل برلماني يكلف خزينة الدولة 90.000 درهم شهرياً. وليس كل هذا سوى غيض من فيض.

وضعية الطبقة العاملة والفلاحين والطبقة المتوسطة والشباب

إن الهوة بين الغني والفقير ترتفع بشكل رهيب بالطبقة العاملة المغربية تعيش ظروفًا صعبة:

للدلالة على ظروف عيش الكادحين سنأخذ مثال البطالة، نظراً لكون الحق في الشغل هو الحق الجدي الوحيد في ظل الرأسمالية، وبسبب تأثيرها الشامل - إذ حتى العمال يتأثرون بالبطالة لما تشكله من تهديد وإضعاف لهم، كما أنها تؤثر على نسبة الإعالة - فبين عامي 2000 و 2010، انتقلت نسبة البطالة على المستوى الوطني من 13,4% إلى 9,1%؛ على مستوى المناطق الحضرية انخفضت من 21,4% إلى 13,7% وعلى المستوى القروي من 5% إلى 3,9%. هذه الأرقام الرسمية بالرغم من فداحتها لا تنطبق مع واقع الحال، إذ أنها تعتمد تغطية الواقع كما تعتمد التعمية على واقع إدماج جزء كبير من العاملين بدون أجر و في ظروف غير مستقرة، والتشغيل المضطرب (أو الشبه بطالة أي العمل بضع ساعات في الأسبوع) وظاهرة تشغيل الأطفال.

حالات شبه البطالة تناهز 3,6 مليون. العمل بدون أجر يمثل حالياً 23% من فرص العمل على المستوى الوطني و42% في المناطق القروية، وهذا ما يضخم الإحصائيات الإجمالية للعاملين. من أصل 10,4 مليون عامل في عام 2010، هناك 2,4 مليون لا يتقاضون أجره منتظمة مقابل عملهم. كما يوجد 1,2 مليون شخص في حالة التشغيل المضطرب (بينما يصل عدد الأطفال العاملين زهاء 200.000). المجموع يقارب 3,6 مليون نسمة أي أن 34% من السكان النشطين هم في الحقيقة في حالة من الهشاشة أو شبه البطالة. تجدر الإشارة أن المقاييس الدولية لا تعتبر عاملاً نشيطاً إلا من يتوصل بأجر منتظم.

بلغ معدل البطالة 4,5% في عام 2010 لدى الفئة التي ليس لها أي "مستوى دراسي" بينما يرتفع لدى حاملي الشهادات العليا إلى نسبة 18,1% و19,7% بين خريجي التكوين المهني وحتى 22,3% عند خريجي الكليات. في المغرب كلما ازداد تأهيلك كلما صرت أكثر تهديداً بالبطالة، هكذا تهدر الطاقات.

البطالة الطويلة الأجل بلغت نسبتها 71,5% عام 1999 و62,8% عام 2010 وأخيراً 66% عام 2011. أما نسبة الذين يبحثون عن عمل منذ

في المغرب، يقوم على أساس مصالح الطبقة العاملة الأينية والتاريخية وعدم التنازل مطلقا للشوفيين العرب ولا للشوفيين الأمازيغ.

وفي الوقت الذي أكدنا فيه موقفنا الحازم من وحدة الطبقة العاملة المغربية ورفضنا لكل محاولات تقسيم صفوفها على أسس قومية أو لغوية أو جهوية، الخ ورفضنا المطلق لفكرة الفصل التنظيمي والسياسي بين صفوف الطبقات المضطهدة في المغرب. وأكدنا أننا نقف إلى جانب الوحدة اللامشروطة للطبقة العاملة وندين أيضا كل استخدام للنضال من أجل الحقوق الثقافية للأمازيغ من طرف القوى البرجوازية الصغرى أو البرجوازية والرجعيين والمافيا. أكدنا في نفس الوقت على أننا نناضل من أجل الحقوق الثقافية واللغوية للأمازيغ.

لكن شعار نضالنا ليس "الثقافة الأمازيغية" لأن شعار "الثقافة الأمازيغية" شعار برجوازي رجعي يستعمل لخداع العمال والكادحين وربطهم بعربة مستغليهم وأعدائهم الطبقيين. إنه شعار يخفي أن كل ثقافة، بما فيها الثقافة الأمازيغية، تحتوي على عناصر تقدمية ديمقراطية على المناضلين الماركسيين تبنيها وتمييزها والدفاع عنها، لكنها المكون السائد فيها هو فكر الطبقة السائدة، فكر الطبقة البرجوازي، بل وحتى بقايا فكر الطبقات التي كانت سائدة في الماضي، فكر التخلف والاستغلال والرجعية.

إن الدفاع عن شعار "الثقافة الأمازيغية" بالتعميم، وبدون الإشارة إلى هذا الواقع، يعني الدفاع عن الثقافة البرجوازية والملاكين العقاريين. إن شعارنا نحن العمال هو الثقافة الأممية، ثقافة النزعة الديمقراطية المنسجمة والحركة العمالية العالمية. بحيث نستخلص من كل ثقافة قومية عناصرها الديمقراطية والاشتراكية، في وجه الثقافة البرجوازية، وفي وجه التعصب القومي أيا كان مصدره.

إن نقاش المسألة القومية اليوم لم يعد نقاشا نظريا مجردا، إذ في مرحلة الثورات والثورات المضادة يصير هذا النقاش ملموسا إلى أقصى الحدود وله انعكاسات سياسية وعملية هائلة. والمشكلة الخطيرة التي تواجهنا في الوقت الحالي هو أن البديل الماركسي ضعيف، بينما أبواق الدعاية الشوفينية الأمازيغية والعربية عالية، ولا تتوقف عن صب الزيت على نار النعرات العرقية لتشتيت شمل الطبقة العاملة المغربية وربطها بقاطرة الطبقة السائدة، واستعمالها ورقة ضغط في الصراعات بين مكونات الطبقة السائدة.

هذا ما صرنا نشهده بشكل ملموس في عدة مناطق من المغرب والمنطقة المغاربية، حيث تحاول القوى البرجوازية والبرجوازية الصغرى، الارتكاز على الفئات المتخلفة من جماهير الفلاحين والعاطلين، لتحويل النضالات الثورية من أجل الحرية والعدالة والمساواة إلى صراع ذي بعد عرقي.

من الطبيعي، من وجهة نظرنا نحن الماركسيين، أن تتصاعد في أوقات الأزمات

بشكل واضح. لأنها تصطم بشكل مباشر وواضح بحدود النظام القائم وطبيعته الاستبدادية، وتكون لها انعكاسات هائلة على وعي الطبقة العاملة ومناضليها.

وبالنظر إلى الوضع الحالي للحركة الاضرابية نجد أن عدد الإضرابات ارتفع بشكل كبير في السنة الأخيرة، بل إن إحصائيات وزارة التشغيل، التي نقلتها أسبوعية "لافي إيكو"، كشفت أن عدد الإضرابات في المقاولات هذه السنة لم يشهده المغرب طيلة العقد الأخير.

وتفيد الإحصائيات أنه خلال الأشهر التسع الأولى من السنة الماضية (2011)، نظم 356 إضرابا في 265 مؤسسة، كما كشفت أن 727 نزاعا في الشغل قد يتحول إلى إضراب. كما كشفت أن 250 ألف يوم عمل قد ضاع في السنة الماضية بسبب الإضرابات، وهو الرقم الهائل جدا حتى إذا قارناه بالرقم المسجل في تونس خلال نفس الفترة (ضياح 600.000 يوم عمل)، مع العلم أن تونس شهدت ثورة أسقطت دكتاتورها.

والجدير بالذكر أن هذه الإضرابات لم تقتصر فقط على العمال في مصانع النسيج وغيرها، بل امتدت إلى فئات تنتمي إلى الأرستقراطية العمالية، أو حتى الطبقة المتوسطة: فاطباء ومهنيو قطاع الصحة بدورهم أضربوا يومي 4 و5 يناير للمطالبة بتنفيذ اتفاقية يوليو 2011، وهو الإضراب الذي أتى بعد ثلاثة إضرابات سابقة شهدتها سنة 2011، في شهر ماي وأكتوبر ونوفمبر. وحسب سعد العلمي، وزير تحديث القطاعات العامة السابق، فقد ارتفع عدد أيام الإضرابات في قطاع العدل السنة الماضية ليلعب أكثر من 90 يوما في المحاكم، واعتبر أن هذا "يتجاوز الحدود" وهدد باقتطاع أيام الإضراب من الأجور. وفي نفس السياق بدأنا نشهد إضرابات أيضا حتى بين صفوف القضاة، الذي يعتبر القطاع الأكثر رجعية وتخلفا بين الطبقة الوسطى.

وفي وجه ارتفاع الإضرابات - الصحة، العدل، الجماعات المحلية، المحافظة العقارية، الخ- كان، سعد العلمي، قد هدد بأن الحكومة لن تقف مكتوفة الأيدي وستتحمل مسؤولياتها. لكنها بالرغم من تهديداته الفارغة استمرت مكتوفة الأيدي ولم تتمكن من تطبيق تهديداتها خوفا من استفزاز الطبقة العاملة.

هذا ونضيف أن الحركة الاضرابية لا يجب أن ينظر إليها فقط من وجهة نظر الإضرابات التي حدثت بالفعل، بل يجب أن نأخذ في الحسبان حتى الإضرابات التي لم تنفذ. وبينما في مرحلة التراجعات والجزر تكون الإضرابات التي لم تنفذ بالفعل دليلا على هزيمة الطبقة العاملة أو نتيجة مساومة من طرف البيروقراطية النقابية، فإن الإضرابات التي لم تضطر الطبقة العاملة إلى تنفيذها في مرحلة المد تكون أحيانا أكثر أهمية من الإضرابات التي نفذت، إذ يكفي التلويح بالإضراب لتحقيق المكاسب، وهذا هام جدا بالنسبة لمعنويات الطبقة العاملة ووعياها.

في هذا السياق جاءت الثورة التونسية وبعدها المصرية ثم الليبية والأردنية والسورية، إلى جانب النهوض الثوري للشباب المغربي في إطار حركة عشرين فبراير وحركات المعطلين، الخ. فخلطت أوراق النظام القائم، فسارع مرعوبا إلى تبني سياسات تسير مخالفة شكليا لما كان يخطط له. فتم الخلي عن حزب صديق الملك (فواد عالي الهمة)، واستبدل بحزب طبيب الملك (ع الكريم الخطيب)، استبدل خدام البلاط "الحدائين" بخدام البلاط الأصوليين.

وبعد أن كان كل حديث عن إصلاح ولو شكلي للدستور مستبعدا بشدة، سارع النظام إلى طرح وثيقة دستورية منقحة. إنه في الواقع دستور رجعي يكرس الدكتاتورية والحكم الفردي والاستغلال ومختلف أشكال الاستبداد، هذا صحيح! لكن ما يهمنا فيه ليس مضمونه، إذ لا يمكن انتظار مضمون آخر من دستور أشرف على صياغته القصر وخدامه الاصلاحيون وأسماؤه الامبراليون، بل يهمنا منه سياق طرحه والأسباب الذي دفعت إلى طرحه، وأثر كل ذلك على تطوير وعي الجماهير وثقتها في قوتها. إن ما يهمنا هنا هو أن القوى الإصلاحية استمرت تزحف على بطنها طيلة عقود تستجدي القصر القيام بإصلاح ولو شكلي للدستور، لكنه كان يرد عليها بالاحقار الذي تستحقه، لكن وبمجرد خروج الجماهير إلى الشوارع اضطر الملك إلى الخروج بارتباك وخوف ظاهرين، يوم 09 مارس 2012، بدون مناسبة رسمية لإلقاء خطاب معد على عجل للوعد بدستور "ديمقراطي" "جديد" وبالمن والسولي.

الأغلبية الساحقة من الجماهير لم تشارك في مهزلة الاستفتاء، والدليل على ذلك النسبة الضئيلة جدا للمشاركة بالرغم من أساليب الوعد والوعيد التي لجأ إليها النظام، خاصة في البوادي. فاضطر في النهاية إلى التدخل بالتزوير الوقح، ليعيد تكرار النسب الأسطورية المضحكة 99,99%، التي ظن البعض أنها صارت من الماضي.

وحتى هؤلاء الذين شاركوا من بين الفئات المتخلفة من الجماهير، إنما اعتقدوا أن الدستور "الجديد" سينعكس إيجابا على وضعهم المأساوي، وهو الوهم الذي تعتبر الأيام والتجارب القاسية كفيلا بالقضاء عليه، عندها سيحين وقت الحساب.

النقابات، النمو الاضرابي؟ دور الإضرابات في الثورة

يولي الماركسيون أهمية كبرى للحركة الاضرابية، لأنها مؤشر جد هام عن المزاج السائد داخل الطبقة العاملة وكفاحتها. وإذا كان هذا صحيحا بالنسبة لكل بلدان العالم، فإنه يصدق بوجه خاص على البلدان التي تتعدم فيها حتى الديمقراطية البرجوازية، كالمغرب. فالإضرابات في ظل الأنظمة الدكتاتورية السافرة، حتى ولو كانت إضرابات ذات شعارات اقتصادية خبزية وقطاعية، هي إعلان حرب طبقية.

إن كل إضراب في ظل الأنظمة الدكتاتورية، من قبيل النظام المغربي، هي إضرابات سياسية

إن القوى الإصلاحية مفلسة بطبيعتها. ففي ظل الأزمة الاقتصادية والإفلاس التام للرأسمالية لم يعد هناك مجال للإصلاحات، وبما أنه لا وجود لحركة إصلاحية بدون إصلاحات، فإن تلك القوى انتقلت بشكل واضح إلى جانب الطبقة السائدة وحملت على عاتقها مهمة تدمير الإصلاحات، مع الحرص على تقديم تلك السياسة التدميرية (الخصخصة، رفع الأسعار، الخ) تحت مسميات جميلة متعددة.

ليس لتلك القوى من أهمية في نظر الطبقة السائدة إلا إذا ما قامت بتنفيذ تلك السياسات، ولعبت دور الكابح للحركة الجماهيرية من خلال استغلال مواقعها في النقابات العمالية على وجه الخصوص لمنع تطورها. وهي تعلم هذا الواقع، وانطلاقاً من علمها هذا سارعت إلى إثبات جدارتها واستحقاقها للفتات الذي ترمي به الطبقة السائدة لها كما يرمي صاحب الكلب ببقايا الطعام لكلبه مكافئة له على خدماته.

ومن بين العوامل الأخرى التي أدت إلى عزل الحركة عن قاعدتها وخاصة في الأحياء الفقيرة والقرى المهمشة هناك المنظمات "غير الحكومية" التنموية. لقد لعبت هذه المنظمات والجمعيات دوراً مشؤوماً في تسهيل تمرير مختلف المخططات التدميرية في حق الصحة والتعليم الخ. من خلال سهرها على تقديم الصدقات للمتضررين من تلك السياسات. فكما طالب سكان دوار ما ببناء مستشفى تسارع تلك الجمعيات إلى تنظيم قافلة طبية، وكلما احتجوا على غياب المدارس والمعلمين سارعت إلى "سد الخصاص"، هذا إضافة طبعاً إلى حملات توزيع الملابس المستعملة وقنينات الزيت على "المستفيدين". إنها جمعيات تكريس عقلية التسول والصدقة بدل عقلية النضال وانتزاع الحقوق والكرامة.

إن من يعيش في الأحياء الأكثر فقراً والبوادي الأكثر تهميشاً يرى بأعينه كيف تكاثرت هذه الجمعيات كالفطر، وكم من الأموال تصرف لصالح أعضائها الوصوليين المرتزقة المتاجرين بهموم أبناء الكادحين [2]. ومن خلال عملها المكثف والذي ازداد نشاطاً في الآونة الأخيرة تمكن النظام القائم من امتصاص عدد كبير من شباب تلك الأحياء والدواوير في "حفلات خيرية" و"مبادرات تنموية" الخ. وبالرغم من أن المهدئات لا تداوي السرطان فإنها تمكن المريض به من تحمل الألم لكي يموت في صمت فلا يزج بصراخه الآخرين.

وفي سياق العوامل التي أدت بالحركة إلى المأزق الحالي لا يمكننا أن نتجاهل دور المناورة التي قامت بها العدل والإحسان من خلال الالتحاق بالحركة والمساومة بها ثم مغادرتها بعد أن قضت حاجتها منها.

إن العدل والإحسان حركة رجعية بالطلق. تعبر سياسياً، وبالرغم من كل الشعارات الكاذبة التي ترفعها، عن مصالح جزء من الطبقة السائدة لم يستفد بعد من "حقه" في نهب ثروات البلد.

في البداية نؤكد أنه بالرغم من هذا المأزق التي تعرفه حركة عشرين فبراير فإن الحركة الثورية ما تزال مستمرة، وما زال الوقت مبكراً جداً للرجعيين لكي يشتموا ويفرحوا، فالمرحلة الثورية قد انفتحت للتو. إن موجات المد والجزر محطات طبيعية في أي حركة ثورية. وهذا الركود المؤقت تحضير لنهوض جديد أكبر وأعمق.

ومن أجل التحضير لموجة المد الحتمي التي سنأتي أقرب بكثير مما يتوقع العديد من المتشائمين، علينا أن نفهم أسباب هذا المأزق وطرق تجاوزه، واستيعاب دروس الموجة السابقة. وفي هذا السياق نفضل تقسيم تلك الأسباب إلى موضوعية وذاتية، وبالرغم من إيماننا بأن العوامل الذاتية هي المحدد في قدرة أو عدم قدرة الحركة على الاستمرار والانتصار، فإننا سنبدأ بالإشارة إلى ما نعتبره أهم العوامل الموضوعية التي ساهمت في إيصال الحركة إلى مأزقها الحالي:

العوامل الموضوعية:

إننا نعتبر أن أهم الأسباب التي أدت إلى دخول الحركة في هذا المأزق هي سيطرة أبناء الطبقات الوسطى منذ البداية على قيادة الحركة في أهم معقلها، وخاصة الدار البيضاء والرباط. إن هؤلاء الشباب المدللون الذين نصبوا أنفسهم زعماء للحركة، دون أن ينتخبهم أحد، وجدوا أن من حقهم ليس فقط أن يحتكروا القرارات، بل أن يحددوا أيضاً سقف الحركة ومطالبها، وأشكالها النضالية.

لقد ساهم هؤلاء الشباب المدللين بقسط كبير في تفتير أبناء الطبقة العاملة ليس فقط بتسلطهم وممارساتهم، بل أيضاً برغبتهم الواعية في الانعزال عنها بسبب احتقارهم لها وخوفهم الطبيعي منها ومن مطالبها.

إن هؤلاء الشباب "متمردون" طبعاً، وهو ما يظهر من خلال الموسيقى التي يحبونها وطريقة تصفيف شعورهم والألبسة التي يرتدونها. لكنهم ليسوا ثوريين. إن موقعهم الطبقي ومصالحهم الطبقي تمنعهم من أن يكونوا أكثر من مجرد متمردين راديكاليين. فهم من جهة يكرهون الرأسمال الكبير (أونا مثلاً) الذي يدفع آباتهم إلى القنوط ويهددهم بالإفلاس، لكنهم من جهة أخرى لا يرون مخرجاً في تغيير النظام القائم بل فقط في إصلاحه عبر "تطبيق القانون"، و"المساواة أمام القانون" و"الفصل بين السلطة والثروة" و"الشفافية" الخ. أي عبر فرض الحل السحري الذي يمنع الرأسمال الكبير من أن يفترسهم، وجعله يسمح لهم بأن يشاركونه الامتيازات والثروة واعتصار العمال بكل "شفافية" وديمقراطية.

الأحزاب الإصلاحية بدورها لم تكن غائبة عن هذه السيرة، فقد عبأت كما هي العادة دائماً كل قواها لكي تنصح الحركة بـ "التعقل" و"الاعتدال". وتحالفت مع النظام القائم في تقييد الحركة وخلق البلبلة في وسطها بنشر الأوهام حول الإصلاحات و"منافع" الملكية والدستور، الخ.

العديد من النزعات ذات الخلفية القومية، وخاصة في مناطق تعرضت لتهميش واضطهاد ممنهج طيلة عقود، إلى جانب ما تتميز به الطبقة السائدة من غلبة أسر معينة (ذات "أصل عربي" العلوي، الفاسي، الخ) على تركيبتها، مما يعكس في ذهن الجماهير بشكل مشوه وكأنه سيطرة عرق على آخر.

إننا نميز بين تلك النزعات النزعة التقدمية التي قاعدتها الاجتماعية هي العمال والفقراء من أبناء القومية المضطهدة والتي هدفها رفع الظلم والاضطهاد، والتقسيم العادل للثروات والديمقراطية، وبين نزعات رجعية شوفينية قاعدتها الاجتماعية البرجوازية والبرجوازية المتوسطة والعناصر المتفسخة طبقياً والتي تريد الهاء الجماهير عن السبب الجوهري لاضطهادها وتحويله نحو مسارات أخرى. كما تريد استعمال المشاعر القومية كورقة ضغط لأهداف وصولية.

لقد سبق لنا أن أكدنا في وثيقتنا السياسية أنه لا يوجد أي حل للمسألة الأمازيغية، والقومية عموماً، في ظل الرأسمالية. إن الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية نظام يقوم على الاضطهاد القومي. إنه سبب المشاكل وليس الحلول. وأكدنا أن الحل الذي نطرحه للطبقة العاملة المغربية هو الثورة لإسقاط النظام القائم وبناء دولة فدرالية اشتراكية تضمن لكل القوميات حقها في الوجود والازدهار على قدم المساواة التامة.

إن المسألة القومية هي مسألة الخبز أولاً وقبل كل شيء، وعليه فإن الدولة العمالية التي ستضمن للجميع الحق في العمل والماوى والتعليم والترفيه، والتقسيم العادل للثروات بين الجهات، بعد القضاء على حفنة المستعجلين واللصوص هي الوحيدة القادرة على إعطاء حل عادل للمسألة القومية.

ونفس ما قلناه عن المسألة الأمازيغية نقوله عن الصحراء الغربية وقد سبق لنا أن أكدنا في إعلان المبادئ أننا نرفض بشكل قاطع، سياسات الاضطهاد والحرب ضد الشعب الصحراوي ونناضل من أجل حقه في تقرير المصير. إلا أننا نعتبر أن المخرج الوحيد للشعب الصحراوي يتمثل في التحالف مع الطبقة العاملة المغربية في نضال مشترك من أجل الاشتراكية وبناء فدرالية اشتراكية في المنطقة.

المأزق الذي توجد فيه حركة 20 فبراير

توجد الآن حركة عشرين فبراير أمام مأزق حاد. وبالرغم من أنها ما تزال مستمرة في العديد من المدن، إلا أنها فقدت الكثير من زخمها. إنها تعيش أزمة. وبدل شعور الفرح والتفاؤل الذي اجتاحت الشباب في بداية الحركة، بدأ يظهر جو من التردد والشكوك والأسئلة.

إن هذا المأزق الذي وصلت إليه حركة عشرين فبراير يتطلب منا نحن الماركسيين تقديم إجابات واضحة عن الأسئلة التي يطرحها الواقع ويقدمها الشباب المشاركون/ات في الحركة وعموم المتعاطفين معها. لماذا وصلت إلى ما وصلت إليه؟ لماذا لم تتمكن من تحقيق مطالبها؟ وما هو المخرج الممكن؟

النظري وقلة الخبرة تجعل من المناضلين منفعلين بالحركة أكثر من كونهم فاعلين فيها.

كما أن تلك الأحزاب عموما ضعيفة وقليلة التأثير لحد الآن، وما تزال قيادتها تتخطب في كل أنواع الأوهام والأخطاء النظرية والتنظيمية، ذات الأصول الستالينية الماوية. إضافة إلى انتشار النزعة العصبوية بين صفوفها، فلا تقاليد للعمل المشترك على قاعدة تكتيك الجبهة العمالية الموحدة، ولا استعداد لتقييم طريقة التعامل مع الجماهير، ولا قدرة على تدقيق برامج ثورية تقدم للجماهير بديلا ثوريا واضحا ومقتعا.

وأغلبية تلك الأحزاب والتيارات تفاجأت بالمد الثوري، وبعضها ما يزال لحد الآن لا يصدق أن هناك ثورة تجري أمام أنظاره.

لكن الثورة تعلم وتصل، وفي خضمتها سنتعلم الفئات الأكثر ثورية والأكثر نقدية، من بين صفوف تلك الأحزاب والتيارات، كيف تحسم مع الأخطاء وتعيد الاعتبار للتصور الماركسي لكيفية قيادة الجماهير وإنجاز الثورة حتى النهاية، تصور ماركس وإنجلز ولينين وتروتسكي».

وبطبيعة الحال لسنا في رابطة العمل الشيوعي بمنأى عن الكثير من أوجه ضعف بقية التيارات والأحزاب اليسارية، فبالنظر إلى كوننا ما نزال منظمة صغيرة نسبيا، وضغط النضالات اليومية على قرانا الفتية، لسنا قادرين بعد على توجيه الأحداث وقيادة الحركة أو تخصيصها بأفكارنا وبرنامنا الثوري.

لكن بالرغم من كل جوانب الضعف هاته فإن هذا لا يعني أن الثورة المغربية توقفت، أو أن النظام انتصر. إن الماركسية تعلمنا ألا نكتفي بوصف المظاهر السطحية والانكباب على قراءة الصيرورات التي تحدثت تحت السطح. إن العوامل التي أدت إلى انفجار حركة عشرين فبراير والنضالات المريرة - العمالية والشبابية - التي سبقت ظهورها وستستمر مستقبلا بحدّة أكبر، ما تزال قائمة بل وتتعدّد يوما بعد يوم. كما أن مطالب الجماهير الكادحة لم تلب بعد، والنظام عاجز عن تقديم أي بديل. إن النتيجة الحتمية من وجهة نظرنا في ظل هكذا ظروف هو عودة الحركة النضالية الثورة إلى النشاط بعد فترة قصيرة من الجمود النسبي الذي ستقوم خلاله الجماهير باستيعاب دروس الموجة الأولى.

إن الثورة ليست مسيرة سعيدة تنتقل من انتصار إلى انتصار. إنها مرحلة كاملة من الأحداث العاصفة التي تتزامن خلالها الانتصارات والهزائم، وفترات الانفجار المدوي بفترات الهدوء الممل. وهذا بالضبط ما نعيشه اليوم على الصعيد العالمي. وليس المغرب بمنأى عن هذا القانون، لذا فإن ما نشهده اليوم من تراجع لحركة عشرين فبراير، ليس نهاية للثورة المغربية، إنه فترة في مسيرة، وستشهد مستقبلا نهوضا ثوريا أقوى وأكثر تطورا وبمشاركة قوى أكثر جذرية: الطبقة العاملة، والفلاحون الفقراء، ونساء الأحياء الفقيرة والشباب الفقير.

وتحصيرا لهذه المرحلة الحتمية نعمل على بناء الحزب الثوري الكفيل بقيادتها إلى النصر. إننا

أغلبية هناك، والتي توجت بـ "إصلاح الدستور" الذي سارعت كل الأبواق إلى اعتباره "ثورة حقيقية"، الخ. وقد تمكنت هذه المناورات من تقسيم الحركة وزرع البلبلة والغموض في صفوفها.

العوامل الذاتية:

من أهم العوامل الذاتية التي حكمت على حركة عشرين فبراير بالدخول في هذا المأزق غياب التنظيم والوعي. نعني بغياب التنظيم عجز الحركة، بل عدم رغبة وقدرة بعض مكوناتها (وخاصة "الزعماء" المفروضين عليها)، عن خلق أجهزة تنظيمية محلية وجهوية ووطنية؛ فبعد أكثر من سنة على انطلاقها لم تعمل الحركة على تشكيل مجالس محلية للحركة لها امتداد في الأحياء العمالية والجامعات والثانويات، وهيئة للتنسيق الجهوي والوطني، وانتخاب القيادة المحلية والجهوية والوطنية بطريقة ديمقراطية بحيث تكون للجمع العام الحق في مراقبتها وحتى عزلها.

إن التوفر على مثل هذه القيادة المنتخبة والقدرة على مراقبتها وتوجيهها من تحت ضروري لإعطاء الحركة معبرا ديمقراطيا ولتوحيد التحرك جهويا ووطنيا، وسد الباب أمام محاولات التطاول من طرف كل من هب ودب على قرارات الحركة، ومنع التشويش على قواعدها من خلال البيانات المتضاربة والإشاعات.

وبالارتباط مع هذا العامل التنظيمي هناك عامل الوعي. إذ بالرغم من امتلاك الحركة للعديد من الشعارات والمطالب الصحيحة كمحاربة الفساد وإسقاط الاستبداد، بل وإسقاط النظام، فإنها لا تمتلك تصورا واضحا لمضمون هذه الشعارات ولا لكيفية تنفيذها ومن هي الطبقات التي لها مصلحة فيها، وطبيعة البديل الذي تقدمه.

بالإضافة إلى كونه مرحلة حتمية في تطور الحركة شكل غياب التدقيق في الشعارات ومضمونها في البداية نقطة قوتها، لأنه ضمن وحدتها والثقاف العديد من المكونات حولها، كل واحد يفهمها بالطريقة التي يريد بها. لكنه مع تطور الحركة صار له تأثير سلبي وأدى إلى المزيد من إضعافها. لقد صار عاملا معرفيا لتطورها خاصة مع نزعات الاستبداد التي أصابت "الزعماء" العرضيين الذين ساهموا في إيقاظ الحركة لكنهم سرعان ما أصيبوا بالرعب من عظمة وجبروت وآفاق القوى التي أثاروها، ففروا أن يعيدوا العفريت إلى القمقم من جديد، عبر محاولة تفسير تلك الشعارات بطريقة تفرغها من كل مضمون ثوري وفرض سقف على الحركة يتماشى مع أوهامهم ومع مصالحهم الوصلية.

إن العامل المحدد هنا هو ضعف اليسار، وانتشار الأوهام والإصلاحية بين صفوفه. وكما سبق لنا أن قلنا في مقال سابق:

«شباب تلك الأحزاب مناضلون/ات كفاحيون/ات. إنهم متواجدون في كل الأشكال النضالية ويقدمون التضحيات، ويقفون في طليعة الحركة. إلا أن الحركية المفرطة وغياب التصور

قياداتها برجوازيون كبار راكموا ثروات هائلة من خلال المتاجرة في المخدرات والمتاجرة في الدين والتهريب الخ. وبفعل دماغوجيتها المعادية قولاً للديكتاتورية والامبريالية الخ تمكنت من جر العديد من الغاضبين إلى شبكها، من بينهم شباب محروم وفئات كادحة.

التحقت العدل والإحسان بالحركة مدفوعة بضغط من قواعدها من جهة ومن جهة أخرى برغبة من قياداتها في استغلال الحراك كورقة ضغط على باقي مكونات الطبقة السائدة ليسمحوا لهم بقسم من الكعكة.

لقد كان موقفنا منذ البداية واضحا من هذه القوى، حيث وعلى خلاف العديد من التيارات اليسارية الأخرى فضحناها باعتبارها قوى رجعية مكانها الطبيعي على الجانب الآخر للمتراس. لكننا في نفس الآن رفضنا الموقف المتطرف الذي لجأ إليه بعض المتياسرين الذين غادروا الحركة بحجة وجود الأصوليين فيها، ودافعنا عن حقنا في البقاء إلى جانب أبناء شعبنا في النضال، ورفضنا سياسة الخلاص الذاتي التي قام بها هؤلاء "الطاهرون"، ورفضنا ترك الشباب الثائر ضحايا في يد تلك القوى.

إلا أن العدل والإحسان وبمساعدة وسائل الإعلام البرجوازية تمكنت من الظهور كتيار قيادي داخل الحركة، وبفعل انزالاتها من حين لآخر تمكنت من إقناع شباب الحركة بكونها عضوا من أعضاء الحركة. مما خلق الكثير من الأوهام حولها وحول طبيعتها، وبالتالي تسبب في نشر إحباط كبير بين صفوفهم عندما ظهرت على حقيقتها وانسحبت من الحركة وانضمت إلى معسكر محاربيها.

لا يمكننا أن ننكر انعكاس ذلك الانسحاب على شباب الحركة الذين كانت لديهم أوهام حول الجماعة. كما لا يمكننا أن ننكر الأثر المدمر الذي كان لتعوبتها المسمومة ضد الحركة بعد أن انسحبت منها، لأنها ظهرت أكثر مصداقية من هجمات الأعداء الآخرين الذين حاربوا الحركة منذ البداية، لأن هجمات الجماعة ضد الحركة في الأحياء ومواقع التواصل الاجتماعي، الخ ظهرت وكأنها "شهادة شاهد من أهلها".

ويضاف إلى كل هذه العوامل قدرة النظام على تغيير أفتنته والمزاوجة بين القمع والتنازلات الوهمية. لقد راكم النظام القائم وأسياده الامبرياليون الكثير من التجارب بخصوص كيفية قمع الثورات واحتوائها. وهذا ما اتضح من تعامله مع الحركة منذ بدايتها. لم يرم بكل أوقافه ضربة واحدة، بل قام بتقسيم الأدوار بين مختلف أوقافه وعملائه وأجهزته: جهاز القمع البوليسي لجأ إلى القمع الوحشي، بينما لجأ رجال الدين إلى محاربة الفتنة والحث على إطاعة أولي الأمر؛ أما الصحفيون اللبراليون والأكاديميون فقد قدموا لنا مقالات ومحاضرات مطولة حول "الشباب والتمرد"، و"الأحلام الطوباوية"، و"الاستثناء المغربي"، الخ؛ ولم ينسوا طبعاً استدعاء "قيادات الحركة" إلى ندواتهم وبرامجهم التلفزيونية وفنادق الخمس نجوم؛ هذا إضافة إلى خرجات الملك المسرحية بتدشين صنوبر ماء هنا وتقديم

الثمانينات على الأقل. ولا يترك أي فرصة تمر دون التأكيد على أنه عبد سيده. ففي كل المناسبات يوضح أنه ملكي مخلص و خادم وفي.

وعليه فإن حزب العدالة والتنمية ليس بدوره سوى حزب للقصر، وما يهمننا نحن أكثر هو كونه حزب برجوازي رجعي، مهمته الدفاع عن مصالح الرأسماليين الكبار والطغمة الحاكمة. ومن هنا فإنه سيطبق بالتأكيد سياسات معادية للطبقة العاملة على جميع المستويات. كما سيواصل السير في نفس طريق العمالة للامبريالية.

وقد سارع بنكيران إلى طمأنة المستثمرين المغاربة والأجانب باستمرار النهج الانفتاحي للمغرب والرغبة في تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء الأوروبيين والأمريكيين، وأكد في تصريح لصحيفة الحياة أن حزبه يعي أن المغرب حليف قوي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأكد أنه سيواصل في نفس الاتجاه، بل سيعزز تلك العلاقات

ورداً على سؤال حول قلق المستثمرين الأجانب من فوز الإسلاميين قال الخبير الاقتصادي بن علي «اعتقد انه لا يوجد سبب للقلق؛ ففي المستوى الاقتصادي من الواضح جداً انه ما من شيء يؤخذ عليه حزب العدالة والتنمية. انه يبقى على الخط الليبرالي والانفتاح على السوق العالمي وضمن الاستثمارات الأجنبية. ولا يوجد في برنامجه لا تأميم ولا عودة قوية للدولة للهيمنة على الاقتصاد، لا شيء من ذلك. وفي هذا المستوى لا يوجد اي مجال للقلق».

نعم ليس على البرجوازيين ولا الإمبرياليين أن يقلقوا من صعوده إلى السلطة، لكن على الطبقة العاملة أن تقلق كثيراً جداً. وفي هذا السياق ليست شعاراته الدينية سوى قناع يخفي به سياسته الرجعية تلك، ولجعل تطبيقها أكثر احتمالاً بالنسبة للجماهير. إذ أنها بالرغم من كونها سياسات صندوق النقد الدولي ولصالح الرأسماليين فإنها قبل كل شيء أوامر إلهية مقدسة. كما أن الفقر قدر الهي، والبطالة والجوع بلاء من عند الله.

ما هي الثورة الاشتراكية ولماذا هي ضرورية؟

نعني بالثورة الاشتراكية بالمغرب، قيام الطبقة العاملة وحلفائها من الفلاحين الفقراء و فقراء المدن بالقضاء على النظام الحالي القائم على سيطرة الطبقة البرجوازية والامبرياليين على كل الثروات والدكتاتورية الملكية، وبناء نظام ديمقراطي قائم على المجالس المنتخبة ديمقراطياً في المصانع والأحياء العمالية والجامعات والنقابات والبيوت. إنها سيطرة الطبقة العاملة على مقاليد السياسة والاقتصاد وتوجيهها لخدمة الأغلبية الساحقة في المجتمع.

بالنسبة للإصلاحيين والساليينيين (ومع الأسف حتى الكثير من المناضلين الشرفاء) ليست الاشتراكية مهمة مباشرة على جدول الأعمال في المرحلة الحالية بالمغرب، لغيب الظروف الموضوعية وعليه فإن المهمة المباشرة هي الثورة البرجوازية. وبعد تقديمهم لهذا التصريح يسارعون إلى اتهامنا بالرغبة على القفز على المراحل التاريخية، الخ.

مسار الحركة الثورية وصيرورة تشكل الوعي الجماهيري.

لو توفر حزب ماركسي يمتلك مصادقية في أعين الجماهير وقادر على إيصال شعاراته إليها وقيادتها نحو حسم السلطة السياسية، لتمكنت الجماهير من اختصار العديد من المراحل في مسار صنعها لثورتها ولما اضطرت إلى المرور من مرحلة التجربة والخطأ. لكن هذا الحزب الثوري غير متوفر، وبالتالي من الطبيعي أن تعمل الجماهير في مسار ثورتها على تجريب مختلف التيارات المتواجدة في الساحة، من إصلاحيين وأصوليين، الخ. هذا ما يجعلنا نؤكد أن رهان بعض الفئات من الجماهير على الأصوليين، في الوقت الحالي، مسألة عادية لتطور وعيها.

إن هذا "الصعود" الذي أصاب العديد من اليساريين بالدوار والإحباط مسألة إيجابية من وجهة نظرنا. إن أوسع الجماهير لا تتعلم من خلال النقاشات النظرية ولا من خلال مطالعة الكتب وحضور الندوات، بل تتعلم من خلال تجربتها اليومية. لذا فإن صعودهم إلى السلطة وانتصاراتهم الانتخابية، ستجعلهم هم وشعاراتهم وعودهم على المحك. وبما أنهم مجرد تيارات برجوازية لا يتجاوز مشروعها حدود النظام الرأسمالي المبني على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فإن كل تلك الحلول الشكلية التي سيقدمونها ستعطي الدليل في الممارسة على إفلاسها.

حكومة العدالة والتنمية الجديدة

جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة مصحوباً بالكثير من الأمان المعسولة والوعد الخالية. فهو "الحزب المعارض" وهو "من سيققق الإصلاحات الضرورية" الخ. وقد ساهم أعضاؤه والإعلام الرسمي في نشر هذه الأوهام من خلال الحديث عن "منجزاته في المعارضة" وأرقام خيالية ستتحقق في ظل "قيادته الحكيمة". فنسبة النمو مثلا التي تحدث عنها الحزب ليست أقل من 7%!!! [4]

كثيرا ما تتعت بعض وسائل الإعلام اليوم حزب الأصالة والمعاصرة بكونه حزب الدولة، ولكن ما لا يقوله هؤلاء السادة هو أن حزب العدالة والتنمية ليس بدوره سوى مسخ خرج من دوايب القصر ووزارة الداخلية. إنه حزب الدولة بامتياز. إن الأب الروحي للحزب ومؤسسه الفعلي (بتوصية من الحسن الثاني وإدريس البصري) هو عبد الكريم الخطيب، الذي احتضن فصيلا من الإسلاميين (حركة الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي) في حزبه الصغير الهامشي "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية".

لقد كان الخطيب هذا طيلة مسيرته السياسية رجعيًا متطرفًا ووصوليًا بنى "مجده" على التملق للقصر والتجسس لصالحه على جيش التحرير والجيش والسياسيين. تولى في ظل أشد فترات الدكتاتورية قتامة مناصب مستشار للملك ووزير وممثل له في الخارج، الخ. عبد الإله بنكيران ليس بدوره سوى عميل للمخابرات، منذ

نعمل على كسب الشباب الثوري داخل الحركة إلى الفكر الماركسي وتنظيمه من أجل بناء القيادة الثورية، التي نعتبر أن وجودها ضروري لنجاح الثورة. كما أننا نعمل في كل أماكن تواجدنا على إعطاء المنظور الماركسي والأممي للحركة، مع احترام الديمقراطية الداخلية و عبر شرح تصوراتنا بصبر بدون فرض آرائنا.

كما نعمل من خلال كل الوسائل المتاحة لنا: بيانات، مداخلات، مقالات، الخ على دعوة التيارات اليسارية التقدمية إلى تشكيل جبهة عمالية موحدة على قاعدة الديمقراطية والوحدة في الممارسة، من أجل تقوية فعل اليسار وتأثيره داخل الحركة [3].

الإسلاميون

في الأونة الأخيرة صرنا نسمع الكثير من العويل حول خطر صعود الإسلاميين إلى السلطة على الديمقراطية وعلى المرأة وعلى السينما وكل شيء. بل صار هذا الخطر هو المبرر الذي يقدمونه للشعوب لكي لا تسير في طريق الثورة. انظروا إلى مصر وتونس إنهما مهددتان بأن تصيرا كآفغانستان. فالجماهير غير ناضجة بعد للثورة والجدار الحامي من الأصوليين هو المستبد العادل: الملك بالتعبير المغربي.

لكن السؤال الوحيد الذي يفضل هؤلاء السادة الليبراليون المحترمون والسيدات الليبراليات المحترمات ألا يطرحوه هو: أليس من المفترض أولاً أن تكون هناك ديمقراطية أصلاً لكي يمكن الحديث عنها بكونها مهددة؟ وأن تكون هناك حقوق للمرأة لكي يمكن الحديث عنها بكونها مهددة بالزوال؟

إن كل تلك الدموع التي تراق على الديمقراطية وحقوق المرأة والحريات العامة ليست سوى تعبير عن أقصى أشكال النفاق. إن نفس هؤلاء الليبراليين والإصلاحيين هم من دافعوا طيلة عقود عن أنظمة الاستبداد والدكتاتورية وبرروا جرائمها ضد الديمقراطية والحريات. ثم إن نفس تلك الأنظمة التي يقال لنا إنها ستحمينا من خطر الأصولية هي التي صنعت ومولت ودعمت الأصوليين لمحاربة اليسار والحركة العمالية.

إن مقاربتنا نحن الماركسيين للحركات الأصولية ليست مقارنة فكرية مجردة، تقتصر على موقفهم من هذه الفكرة أو تلك، إنها مقارنة علمية تركز على تفكيك خطابهم وشعاراتهم لاستشفاف المصالح الطبقيّة التي تكمن وراءها. إن التيارات الأصولية، تحت الغلاف الديني والشعارات الغامضة العامة، تعبيرات سياسية عن مصالح الطبقة السائدة، مصالح الرأسمالية و"السوق". وبالتالي فإن النضال ضدها لا يمكن فصله عن النضال ضد البنية الاقتصادية والاجتماعية التي تنتجها.

إننا وعلى عكس هؤلاء الذين صاروا يخشون من الثورة، بل وحتى من الديمقراطية بالمفهوم البرجوازي لها، بحجة "الخطر الأصولي" ويسبون الثورة التي أسقطت بعض الدكتاتوريين لأنها أعطت الفرصة للأصوليين، نعتبر أن صعود الأصوليين إلى السلطة تطور هام في

وستنتصر هذه الثورة باعتبارها ثورة عمالية تقودها الطبقة العاملة ونشارك فيها مختلف الفئات الكادحة من فلاحين وشباب عاطلين ومفقرين المدن. عبر تشكيل مجالس عمالية تستبدل الدولة الحالية بدولة الديمقراطية العمالية. وقد أثبتت الثورات التي تجري تحت أعيننا صحة هذا المنظور وخطأ منظور الستالينيين الذين يراهن بعضهم على حرب العصابات المعزولة في البوادي ويراهن بعضهم الآخر على التحالف مع برجوازية تقدمية ما.

بناء قيادة ثورية واعية

لكن لكي يتحقق هذا بأقل الخسائر، لا بد من توفر قيادة ماركسية، من الكوادر الماركسية المكونة بشكل جيد، والمنغرس في الطبقة العاملة والشباب والأحياء العمالية. قيادة ماركسية ذات برنامج انتقالي ثوري واضح، وتصور وانتماء أممي. إن إلقاء نظرة على الثورتين التونسية والمصرية (وكذا الليبية واليمنية الخ) تبين لنا بشكل واضح أن غياب هذه القيادة يؤدي بالثورة إلى السقوط بين برائن قوى برجوازية (القوى الأصولية) كل همها إعادة الاستقرار للنظام القائم وتنفيذ أجندة الثورة المضادة بأقنعة متعددة.

في المغرب أيضا تذهب الكثير من التضحيات هباء وتضيع سدى دون أن تراكم في مسار إسقاط النظام القائم، وغالبا ما تستعمل ورقة للضغط بين أيدي مكونات الطبقة السائدة والإصلاحيين. إن المهمة العاجلة الملحة أمام الماركسيين المغاربة والشباب الثوري هي بناء مثل تلك القيادة. وفي هذا السياق إن رابطة العمل الشيوعي وإن كانت ما تزال تيارا صغيرا، وما زالت تعاني من بعض مشاكل النمو الطبيعية في أي تيار ماركسي جنيني، فإنها تمتلك ما هو أساسي لبناء تلك القيادة، إنها تمتلك التصور والبرنامج، كما أنها جزء من حزب عالمي للثورة الاشتراكية، التيار الماركسي الأممي، كما أن أعضائها رجالا ونساء مقتنعون بضرورة التكوين النظري.

- عاشت رابطة العمل الشيوعي
- عاش التيار الماركسي الأممي
- عاشت الثورة الاشتراكية بالمغرب والمنطقة المغاربية والعالم.

نعم إن هذه الخدمات متوفرة في ظل المجتمع الرأسمالي، لكن لا يستفيد منها سوى الطبقة السائدة والفئات العليا من الطبقة المتوسطة. المهمة الآن هو تعميمها لكي تصبح حقا لكل مواطن. لكن لتحقيق هذا لا بد من توفر استثمارات كافية، وإقصاء منطق الربح واستبداله بمنطق خدمة الإنسان. وهو ما لا يمكن تحقيقه في ظل سيطرة الرأسماليين على الاقتصاد. لا بد من تأميم القطاعات الاقتصادية الكبرى ووضعها تحت رقابة المجالس العمالية التي تخطط بشكل ديمقراطي لتوجيه الثروات لخدمة مصالح المجتمع ككل.

إن الطبقة الوحيدة القادرة على انجاز المهام الديمقراطية حتى النهاية هي الطبقة العاملة من خلال استيلاءها على السلطة، إلا أنها إذ ستمثل على انجاز تلك المهام لن تتوقف عند حدود النظام الرأسمالي أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بل ستتجاوز حدودها وستبدأ في نفس الآن في بناء الاشتراكية، وفق ما تسمح به الظروف القطرية.

إن البلدان المتخلفة لا تتخرط في طريق الثورة الاشتراكية لأن اقتصادها هو الأكثر نضجا للتحول الاشتراكي، بل لأن اقتصادها عاجز عن التطور على أسس رأسمالية. وهذا ما سبق لنا أن رأيناه في روسيا 1917، عندما اتضح بالدليل الواقعي أن البرجوازية عاجزة مطلقا عن تقديم أي حل لأي مشكل، مما مهد الطريق للطبقة العاملة للاستيلاء على السلطة.

نفس الشيء يقال عن المغرب حيث ليس هناك مشكل من المشاكل التي يعيشها الشعب المغربي والصحراوي والمغربي يمكن حلها في ظل الرأسمالية. لذا صار تشريك وسائل الإنتاج وتطبيق الاقتصاد المخطط شرطا ضروريا لإنقاذ البلاد من الهمجية. وحتى المطالب الديمقراطية الأكثر بساطة لا يمكن للبرجوازية المغربية أن تتجزها أو حتى تتقبلها، لا يمكن إنجازها إلا من خلال حسم الطبقة العاملة للسلطة. لكن بعد حسمها للسلطة والبدأ في انجاز تلك المهام الديمقراطية لن تتوقف عند حدود الإصلاحات الديمقراطية. هذه هي المهام المطروحة على جدول أعمال الثورة المغربية.

هوامش:

- [1]: المساء ع 1518- 09 غشت 2011
- [2]: لا ننفي إمكانية وجود بعض الأفراد النزيهين المدفوعين بأطيب النوايا
- [3]: المغرب: حركة عشرين فبراير مقترحات للنقاش، جريدة الشيوعي، العدد: 7 سبتمبر 2011
- [4]: وهو ما رد عليه الاقتصادي المغربي إدريس بن علي قائلا: "ما يقترحه حزب العدالة والتنمية هو زيادة نسبة النمو إلى 7 بالمائة وخفض عجز الميزانية إلى 3 بالمائة وخفض البطالة. وتحقيق ذلك في العامين القادمين يبدو صعبا بل غير قابل للتحقق".

إننا إذ نقول إن ثورتنا اشتراكية نعني استيلاء الطبقة العاملة على السلطة، مثلما تعني الثورة البرجوازية استيلاء الطبقة البرجوازية على السلطة. ونميز جيدا جدا بين الثورة الاشتراكية وبين بناء المجتمع الاشتراكي، ونؤكد أنه من المستحيل بناء المجتمع الاشتراكي الكامل في بلد واحد محاصر بعالم رأسمالي، ليس في المغرب وحده بل حتى في الولايات المتحدة الأمريكية. إن الثورة الاشتراكية أي استيلاء الطبقة العاملة على السلطة وانخراطها في بناء المجتمع الجديد، عبر التخطيط الديمقراطي للاقتصاد، ممكنة في كل مكان، وممكنة في المغرب كما أنها ضرورية، لأنها في عصر إفلاس الرأسمالية الحل الوحيد لإنقاذ البلاد - والعالم - من الهمجية التي تسير إليها بلا هوادة. فقد أبان نصف قرن من سيطرة الطبقة السائدة أنه ليس لديها من بديل تقدمه لإخراج البلد من التخلف، بل إن بقاءها لا يعني سوى المزيد من التخلف والبؤس والقهر.

سيواجهنا الإصلاحيون والستالينيون بأنه ما تزال هناك الكثير من المهام الديمقراطية (البرجوازية) العالقة، من قبيل المساواة بين الرجل والمرأة، الإصلاح الزراعي، تعميم التعليم، القضاء على الاستبداد السياسي القروسطوي (نظام الحكم المخزني)، الخ. ومن ثم لا بد في البداية من ثورة برجوازية.

وفي هذا السياق نعيد التأكيد لبعض الذين يرفعون شعار الثورة البرجوازية دون أن يقصدوا بذلك ثورة ترفع الطبقة البرجوازية إلى السلطة، أن الثورة تستمد طبيعتها من طبيعة الطبقة التي تصل بفضل الثورة إلى السلطة، وليس من طبيعة المهام التي تنجزها. وبالتالي فإن الحديث عن الثورة البرجوازية يعني الحديث عن ثورة تحمل الطبقة البرجوازية إلى السلطة. اعتمادا على الوهم القائل بأن الطبقة السائدة اليوم ليست هي الطبقة البرجوازية بل بقايا أنظمة سابقة (بقايا إقطاع الخ). إن نمط الإنتاج السائد اليوم في المغرب هو نمط الإنتاج الرأسمالي، أما بقية الأنماط الأخرى فهي ثانوية ومستمرة فقط بفضل نمط الإنتاج السائد.

في عصر الامبريالية (عصر الرجعية والتعفن على طول الخط، كما وصفها لينين)، وبالتحديد في عصر الأزمة الدائمة للرأسمالية، لم تعد الطبقة البرجوازية تقدمية ولم يعد نظامها قادرا على تحمل الإصلاحات الديمقراطية. إنها طبقة رجعية بالمطلق، كما أن نظامها مفلس. وبالتالي فإن النضال الحازم من أجل الديمقراطية الحقة يتجاوز طبيعته حدود النظام الرأسمالي. ولنأخذ مثلا في هذا الصدد: إن النضال من أجل المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة يفترض تحرر المرأة من العبودية المنزلية، من طبخ وغسيل وتربية أطفال، الخ. وهي العبودية التي تمنع تسعة أعشار من النساء من الازدهار والمشاركة في الحياة الثقافية والسياسية العامة. إن القضاء على هذه العبودية يفترض توفر مطاعم شعبية ومصابن شعبية ورياض أطفال بجودة عالية وبأثمان في متناول الطبقة العاملة (أو مجانا) في كل قرية ومدينة. هكذا فقط سيتحول العمل المنزلي إلى عمل عمومي مؤدى عنه، يتحمل كلفته المجتمع.

جريدة الشيوعي

تصدرها رابطة العمل الشيوعي

الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي

زوروا مواقعنا الإلكترونية:

[HTTP://WWW.MARXIST.COM](http://www.marxist.com)

[HTTP://WWW.MARXY.COM](http://www.marxy.com)

المؤتمر العالمي للتيار الماركسي الأهمي 2012

بناء التيار الماركسي الأهمي

كان هناك أيضا نقاش مثير للاهتمام حول الصين، تناول آفاق الاقتصاد الصيني في سياق الأزمة العالمية الراهنة للرأسمالية. وقد تم تسليط الضوء على حقيقة أن الاقتصاد الصيني بدأ يتباطأ باعتباره جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومع ذلك، فقد أدى النمو الهائل في الفترة الأخيرة إلى نمو عظيم للبروليتاريا الصينية التي ستلعب دورا رئيسيا في الأحداث الثورية في العالم خلال الفترة المقبلة.

كانت هناك أيضا جلسة حول بناء التيار الماركسي داخل الحركة العمالية العالمية. ركزت المناقشة على حقيقة أنه بالرغم من أن الظروف الموضوعية الدولية الآن مواتية أكثر لانتشار الأفكار الماركسية مما كانت عليه في الفترة السابقة، فإن هذا في حد ذاته لا يؤدي تلقائيا إلى بناء التيار. إن ما هو مطلوب هو التدخل المنتظم في الحركة العمالية للاستفادة من الفرص المتاحة. جميع التقارير الواردة من مختلف الفروع تشير إلى أن الماركسيين يتدخلون بنشاط في الحركة ويبنون القوى الماركسية الحقيقية.

وقد تركز الاهتمام أيضا على مسألة المالية. لا يمكن لأفضل الأفكار في العالم، بدون الموارد المادية لإدخالها في الحركة العمالية، أن تصل إلى أي مكان.

وبالإضافة إلى هذه الجلسات العامة، كانت هناك ورشات مهمة حول عدد من البلدان. وقد قدم الرفيقان فرهاد ولال خان تقارير مهمة عن عمل الماركسيين في باكستان. وكانت التقارير والمناقشات مع الرفاق اليونانيين والإسبانيين مفرحة بشكل خاص.

باكستان

يمتلك الفرع الباكستاني للتيار الماركسي الأهمي 238 فرعا محليا و30 مقرا في 42 منطقة مختلفة. وقد نظمو مؤتمرا وطنيا مثيرا للإعجاب بحضور قياسي بلغ 2500 مندوبا/مندوبة. قاموا بطباعة 12.000 وثيقة للمؤتمر في مارس الماضي. إنهم يشكلون قوة في الحياة السياسية للبلد، مع تواجد مهم في النقابات وبين الشباب.

لكن رفاقنا يعملون في ظل ظروف موضوعية بالغة الصعوبة والخطورة. كانت هناك اقتطاعات لم يسبق لها مثيل في مستويات المعيشة، وفي الأجور، وظروف العمل وانقطاع مستمر للتيار الكهربائي. الأصوليون يقتلون الناس بشكل يومي. هناك حرب أهلية في بلوشستان، والتي هي في الحقيقة حرب بالوكالة بين الولايات المتحدة والصين، بمشاركة من إيران والسعودية. هناك عمليات قتل واختطاف كل يوم. وقد قتل اثنان من رفاقنا مؤخرا.

في منطقة باشتونكوا هناك عمليات قصف يومية. ومع ذلك تمكنا من كسب سبعة وتسعين مناضلا/مناضلة منذ مارس. وقد حضر 250 رفيق/رفيقة المدرسة الماركسية الصيفية في

لفترة طويلة. إننا نواجه سنوات من الاضطراب، مع تقلبات عنيفة نحو اليسار ونحو اليمين. وسيكون لذلك تأثير على الجماهير، وعلى المنظمات الجماهيرية.

بالطبع ستكون هناك سرعات مختلفة وإقاعات مختلفة في أنحاء العالم. لكن الأمر يتعلق بنفس السيرورة الأساسية في كل مكان. سيكون لدينا بعض الوقت لبناء التيار الثوري. لكن يجب علينا ألا نضيع الوقت. يجب علينا أن نستعد مسبقا.

قواتنا صغيرة. لقد مررنا من مرحلة صعبة خلال السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية. لقد كنا نصارع ضد التيار. لكن المد بدأ. لم تكن شروط بناء التيار الماركسي الأهمي أبدا أكثر ملاءمة مما هي عليه اليوم. وطوال تلك المرحلة حرصنا على الحفاظ على راية الماركسية عالية. إن الضروري الآن هو بناء القوى اللازمة حتى يتسنى لنا في الواقع التدخل بشكل حاسم في هذه السيرورات، ليس كمجرد مراقبين ومعلقين، بل كفاعلين وقادة للثورة الاشتراكية العالمية.

وتلا ذلك نقاش حي على مستوى عال جدا. وأثيرت مسألة أهمية المطالب الانتقالية، وتم الاتفاق على أن يتم نشر وثيقة حول هذه المسألة المهمة في الخريف المقبل.

وفي ختام نقاش المنظورات العالمية، قال الرفيق الآن:

"الشيء الرئيسي الذي يجب أن نفهمه هو أن الأزمة الحالية سوف تستمر لفترة طويلة: سنوات، بل حتى عقود. هذا هو رأي الاقتصاديين البرجوازيين الجديين. كتبت صحيفة ليكونوميست: "إن الطريق نحو الانتعاش طويل ومظلم". وهو ما يلخص الواقع في جملة واحدة.

ليس اليورو هو سبب الأزمة - لكنه يفاقم الوضع بشكل كبير. أنه يربط جميع اقتصادات أوروبا معا. لا يمكن للبلدان الواقعة في ورطة أن تخفض من قيمة عملاتها لكسب ميزة التنافسية. وهكذا نحصل على ما يسمونه "تخفيض داخلي" - أي حلقة مشؤومة من الاقتطاعات والتخفيض. وإذا كنت تعتقد أن كل هذا يمكن أن يحدث دون تقجر الصراع الطبقي في كل البلدان، فأنت تعيش على كوكب آخر.

من المفارقات التاريخية أنه في هذا الوقت على وجه التحديد حيث القيادات العمالية تنتشبت أكثر من أي وقت مضى بالبرجوازية. يجب حل هذا التناقض. على المدى القصير سوف تظهر مختلف أنواع الحركات الغريبة على الهامش. سوف يستخلص العصبيون استنتاجات خاطئة، وسوف يعلنون موت المنظمات الجماهيرية. لكن قانون التاريخ سوف يؤكد في نهاية المطاف نفسه: سوف تتاضل الجماهير من أجل تحويل منظماتهم الجماهيرية التقليدية قبل أن تنتقل لتشكيل منظمات أخرى جديدة.

يجب علينا أن لا نغفل عن المهمة الرئيسية: يجب علينا بناء التيار الماركسي الأهمي في كل البلدان في أسرع وقت ممكن.

خلال الأشهر الأربعة عشرة الماضية سقطت نصف حكومات منطقة اليورو في الانتخابات. إن هذا مظهر لبداية تغيرات سياسية عميقة. "تعتقد في أوروبا قمة تلو الأخرى - تسعة عشرة قمة حتى الآن، على ما أعتقد-. وقيل عن كل قمة إنها ستكون حاسمة، لكن لم يتم حل أي شيء."

تسير إسبانيا في نفس طريق اليونان: اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. لكن إسبانيا أكبر من اليونان والبرتغال وإيرلندا مجتمعين. يقول الأمريكيون لأوروبا بأن "يفعلوا شيئا!" وجواب الأوروبيين هو: "ماذا يمكننا أن نفعل؟" وحدهم الألمان من يملكون المال لإنفاقه، إلا أنهم غير مستعدين للقيام بذلك.

اليونان هي "رجل أوروبا المريض". لكن هناك الكثير من المرضى الآخرين. تبين حركة عمال المناجم الإسبان الرائعة أن إسبانيا ليست متخلفة كثيرا. إن الاقتطاعات في إسبانيا قاسية مثل نظيرتها في اليونان - أو أسوأ - وتجرى إعادة إحياء التقاليد القديمة للطبقة العاملة الإسبانية بسرعة. هناك مزاج كفاحي في كل مكان. لكن يفتقد إلى التوجيه والقيادة الفعالة. هذه هي المشكلة!

هناك الكثير من أوجه التشابه بين الوضع في أوروبا في السبعينات والثلاثينات [من القرن العشرين] وبين الوضع الحالي. لكن هناك أيضا فرق جوهري: إن ميزان القوى الطبقي هو أفضل بكثير الآن. في ثلاثينات القرن العشرين كان الفلاحون قوة جماهيرية، كانوا أغلبية في العديد من البلدان الأوروبية. وقد كانت هذه الفئة المتخلفة والمحافظة تمثل قاعدة اجتماعية للثورة المضادة. في إسبانيا كانوا يشكلون ما يقرب من 70% من عدد السكان - كما في إيطاليا واليونان. أما الآن فهم أقلية ضئيلة.

كانت "الفئات الوسطى" - الموظفون العموميون والمعلمون والأطباء- يشكلون في الماضي احتياطي اجتماعيا للرجعية. أما الآن فقد تبلتروا [انخفضوا إلى وضع مشابه لوضع البروليتاريا - المترجم-] وصاروا من بين أكثر القطاعات كفاحية. كان الطلاب قبل الحرب العالمية الثانية موالون للفاشية. في عام 1926 في بريطانيا حاول الطلاب كسر الإضراب العام. أما الآن فالعكس هو الصحيح. كل ميزان القوى تغير.

يجب علينا أن نفهم هذا. ليست الفاشية خطرا أنيا. إن الطبقة السائدة مضطرة للحكم من خلال الإصلاحيين. ومن دون دعم المنظمات الإصلاحية والنقابات، لا يمكن للرأسمالية أن تستمر لمدة أسبوع. لكن لا يمكن لهذه الأجهزة أن تكبح الطبقة العاملة إلى الأبد. فبشكل أو بآخر، سوف تكسر الطبقة العاملة القيود. وقد بدأت هذا بالفعل، في الواقع.

لا يمكن أن يكون هناك حل سريع للأزمة. لكن هذا لا يعني أن الفترة الحالية ستكون سلمية. يمكن "السكرات موت" الرأسمالية أن تستمر

مقتطفات من البرنامج الانتقالي

طوال عقود وعقود والجماهير الكادحة - المغربية والصحراوية- تناضل بشراسة النمر ضد الدكتاتورية والاستغلال والقهر القومي. لكن المسألة هي أن كل تلك النضالات البطولية والتضحيات تذهب هباء وتبقى بدون أفق بسبب غياب برنامج ثوري يكتف مطامح وآمال الجماهير في نقاط واضحة تعبر عن أشد مطالبها إلحاحا وتوسع أفقها باستمرار. برنامج انتقالي يشكل الجسر بين النضالات الأنية وبين النضال من أجل التغيير الاشتراكي للمجتمع.

في هذا السياق ننشر مقتطفات من برنامجنا الانتقالي على صفحات الجريدة، بحيث يتضمن كل عدد موضوع معين، وللراغبين في الإطلاع على البرنامج الانتقالي كاملا يمكنه اقتناء كراسة "رابطة العمل الشيوعي" من عند المناضل الذي يوزع الجريدة، أو الإطلاع عليه على موقع ماركسي.

نطرح هذا البرنامج للطبقة العاملة المغربية والشعب الصحراوي وعموم الكادحين والمناضلين العماليين والشباب الثوري الباحثين عن بديل ماركسي اشتراكي ثوري، بحيث يتناول مواضيع: العمل والأجور، حقوق المرأة، الفلاحين، الفقراء، الخصوصية، الصحة، التعليم، السكن، الديون، الضرائب، الجيش والشرطة، حقوق الشعب الصحراوي، جهاز الدولة.

السكن:

يقطن 5/1 من المغاربة - 6 ملايين- في دور الصفيح محرومين من أبسط شروط العيش الإنساني. إن هذه الوضعية غير محتملة ولا يجب أن تستمر. نحن في رابطة العمل الشيوعي تناضل من أجل:

- البدء فوراً في تطبيق برنامج استعجالي لبناء مليون سكن خلال 4 سنوات لتوفير السكن اللائق للجميع مقابل تسعيرة في متناول الفقراء.
- إن هذا يفترض التأميم الفوري لكبريات شركات البناء ومعامل الاسمنت والصلب ووضعها تحت الرقابة العمالية.
- مصادرة العمارات والبنيات السكنية والفيلات الفارغة بدون تعويض وتخصيصها لإيواء المشردين.
- وضع حد نهائي للمضاربة العقارية من خلال مصادرة الأرض وتأميمها ووضعها تحت الرقابة العمالية.

الديون:

- التوقف فوراً عن أداء الديون وتوجيه الأرصدة المخصصة لخدمتها لتمويل المشاريع الاجتماعية وأشغال البنية التحتية وتحسين شروط عيش الكادحين.

الضرائب:

- إلغاء الضرائب وكل أنواع الإقتطاعات على الأجور الدنيا وفرض ضريبة تصاعديّة على الدخل يتحملها الأغنياء وحدهم.

لتحقيق هذه المطالب يتوجب العمل فوراً على مصادرة كبريات الشركات الصناعية والمالية والمنجمية والأبنك ووضعها تحت الرقابة الديمقراطية لمجالس العمال والفلاحين والنقابات العمالية، التي ستسهر على وضع مخطط اشتراكي للإنتاج في خدمة مصالح الأغلبية الساحقة.

لابد من مصادرة ملكيات معتصبي الملكية!

فيه من أجل دعم سيريزا، ويعملون على بنائه كحزب جماهيري حقيقي للطبقة العاملة، فإنهم يرفعون بشكل واضح وعلنا انتقاداتهم.

إن اليونان هي طليعة الثورة الأوروبية في الوقت الحالي. إن الثورة الأوروبية قد بدأت. وإسبانيا الآن على الطريق نفسه، بينما لا تتخلف إيطاليا سوى خطوة واحدة عنهما. ما من بلد في أوروبا سينجو من هذه الأزمة. إنهم جميعاً مترابطون بشكل لا انفصام له.

لقد نضج الوضع للانفجارات الاجتماعية

خارج دورات المؤتمر كانت هناك نقاشات "جانبيّة"، حيث تبادل الرفاق/الرفيقات من مختلف الفروع الملاحظات والخبرات. كان المزاج العام هو النشاط والحماس الشديدين، وكان الرفاق/الرفيقات مبهجون بأفاق تطور التيار الماركسي الأممي في الفترة المقبلة. كانت هناك الكثير من الوجوه الجديدة، والكثير من الشباب، وحتى بضعة علاقات جديدة التحقت بالمؤتمر. وقد انعكس هذا المزاج بشكل جيداً من خلال جمع مساهمات قياسية بلغت 42.500 أورو.

كالعادة كانت هناك الكثير من الأبيات الماركسية للبيع. وفضلاً عن كلاسكيات الماركسية، كانت هناك بعض العناوين الجديدة الهامة. فقد جلب الرفاق/الرفيقات الأمريكيون كتابهم الجديد الماركسية والفوضوية، في حين كان الرفاق البريطانيون يبيعون الجزء الثاني من أعمال تيد غرانت المختارة المطبوع حديثاً: وهما الجزءان اللذان يعتبران ضروريين لأي دارس جدي للماركسية.

كان هذا المؤتمر العالمي أكبر من مؤتمر العام الماضي والعام الذي سبقه مع حضور الكثير من الرفاق/الرفيقات الجدد للمرة الأولى. إن وجود عدد كبير من الرفاق/الرفيقات الشباب الجدد المتحمسين يدل على أن التيار الماركسي الأممي قد بدأ يكسب قوتاً جديدة ويضع الأساس لنمو أقوى في المستقبل.

والأمر الأكثر أهمية هو العدد المتزايد من الكوادر، أناس جدد يقومون بمسؤوليات القيادة. وكان هذا ملحوظاً بشكل خاص في حالة بريطانيا، لكن يمكن أن يلاحظ أيضاً في فروع مثل سويسرا والسويد وكندا، على سبيل المثال لا الحصر. موقع التيار الماركسي الأممي، الدفاع عن الماركسية، أصبح موقع أخبار وتحليل يومية بنسبة قراءة أممية هائلة.

كان المزاج السائد طيلة المؤتمر هو التفاؤل والبهجة. وقد تمت المصادقة بالإجماع على جميع الوثائق الرئيسية بعد المناقشة وإدخال بعض التعديلات الصغيرة. وفي النهاية، صدح نشيد الأممية كما لم يصدق من قبل.

سوات، التي هي منطقة جبلية كانت سابقاً تحت سيطرة طالبان، كما يقوم الرفاق أيضاً بالعمل في أفغانستان. وللتيار الماركسي الأممي أيضاً علاقات كثيرة في بنغلاديش، وكذلك الهند.

اليونان

أوضح الرفاق/الرفيقات اليونانيون خطورة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي دمرت الاستقرار وهيأت الظروف لانفجار الصراع الطبقي. قبل خمس سنوات فقط، كانت اليونان تتمتع بمستوى معيشي "أوروبي" عالي، والآن يجري دفعها نحو ظروف معيشة "عالم ثالثة" - المدارس بدون كتب والمستشفيات دون أدوية، والناس بدون طعام.

انتخبته حكومة الديمقراطية الجديدة مقابل وعد بـ "إعادة التفاوض" حول اتفاقية الإنقاذ. لكن بدلاً من ذلك، وتحت ضغط من الثلاثي، وافقت على تنفيذ تقشف بثلاثة مليارات يورو هذا العام، و11 مليار أخرى في السنتين القادمتين.

إذ ما تم طرد اليونان من منطقة اليورو - وهو ما لا يريده البرجوازيون الجديون - فإن الأمور ستصير أكثر سوءاً، وذلك بالنسبة للجميع. ستراجع المداخيل في اليونان بما لا يقل عن 55%. وهي أصلاً عند مستويات منخفضة. وسترتفع أسعار الفائدة إلى 37%. وستتخض المردودية بنسبة 22%. وستراجع قيمة العقارات إلى النصف. سيكون الوضع أشبه بألمانيا سنة 1923.

تحيلوا تأثيرات هذا الوضع على الوعي. لن نشهد وضعاً قبل-ثوري بل وضعاً ثورياً حقاً. البرجوازيون الأثرياء يفهمون هذا. ناهيك عن آثار ذلك على بقية أوروبا. وستتولها إسبانيا، ثم إيطاليا. إنهم يحاولون ببأس تجنب هذا الأمر، لكنهم لا يستطيعون ذلك.

إن الصراع الطبقي سيقدر، في آخر المطاف، مصير هذه الحكومة. إن اليونان تعيش وضع ما قبل الثورة. لقد شهدنا سنتين من الإضرابات العامة والحركات الجماهيرية، والتجزؤ، والميل نحو اليسار وتستمر الإضرابات الحاشدة في صناعات محددة.

في ظل هذه الظروف يعتبر حزب سيريزا (SYRIZA) حزب اليسار الأكثر راديكالية وقد نمت بسرعة. لكن قادة سيريزا يتعرضون لضغوط شديدة من البرجوازية العالمية. وتحت هذه الضغوط يتذبذب تيسيراس بين اليسار واليمين. بدلاً من الدعوة إلى تأميم البنوك، قال إنه يدعو البنوك اليونانية لتكون جزءاً من تنظيم أوسع. وعوضاً عن إلغاء كل الاتفاقيات قال إنه يدعو إلى إعادة التفاوض.

إن الماركسيين وفي الوقت الذي يناضلون